وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi-Bba
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون أعمال

الموسومة بـ:

صندوق النقد الدولي

إعداد الطالبين:

- بن زمام فريد.
- دبيش صبحي.

إشراف الدكتورة:

- قيرة سعاد.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د/ عياش حمزة	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
د/ قيرة سعاد	أستاذ مساعد قسم –ب–	مشرفا ومقررا
د/ بن مالك إسمهان	أستاذ مساعد قسم –ب–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ديش صبرينة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 103219418 والصادرة بتاريخ 03 / 02 / 2018

المسجل(ة) بكلية / معهد: العلوم الإنسانية ..... قسم: الحقوق

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: صندوق الضمان الاجتماعي .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/06

توقيع المعني (ة)

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): مزاوتمام وزير ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 108002377 والصادرة بتاريخ 26 فيفري 2019 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق ..... قسم الحقوق .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: صفقات الشراكة الدولية .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/06

توقيع المعني (ة)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى وحمده حمدا يليق بجلاله ووجهه وعظيم سلطانه

والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعدنا أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير والإمتنان إلى الأستاذة المحترمة:

قيرة سعاد.

لقبولها الإشراف على هذا العمل المتواضع، وعلى صبرها معنا في تقديم

النصح والإرشاد والآراء النيرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، ولا

يفوتنا أن نتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى كل من ساهم بالتشجيع

والمساعدة. كما نخص بالذكر فرج موفق له منا خالص التقدير والعرفان

تقديرا لتوجيهاته القيمة.

بن زمام & دبيش

إهداء

إلى التي سهرت على راحتي ووقفت إلى جانبي، وقدمت لي كل ما تستطيع بحب وإخلاص أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الرجل العظيم الذي علمني أن العلم هو سبيل الارتقاء في الحياة، أبي العزيز أدامه الله لي.

إلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء.

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

إلى من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

الطالب بن زمام فريد

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى روح أبي الغالي رحمه الله برحمته الواسعة.

وإلى والدتي الحبيبة حفظها الله ورعاها.

وإلى قدوتي في هذه الحياة أخي الأكبر.

وإلى إخوتي وأخواتي الأعزاء حفظهم الله لي ورعاهم.

وإلى الأصحاب والأصدقاء والأوفياء من قريب ومن بعيد.

وإلى كل من ساهم وقدم لنا العون والتوجيه لإتمام هذه الدراسة.

الطالب دبيش صبحي

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	17

قائمة الجداول

رقم الجداول	عنوان الجداول	الصفحة
01	الدول المشاركة في مؤتمر برتن وودز	32
02	حصص وأصوات الدول الأعضاء في الصندوق في نهاية أفريل 1990	34
03	مؤشرات النمو وثقل المديونية	48

مقدمة

شهد العالم خلال الحربين العالميتين فوضى اقتصادية ومالية عارمة أثرت بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول من خلال انهيار النظام الاقتصادي وتدهور أوضاع التجارة الدولية وزيادة معدلات البطالة، حيث أدت هذه الظروف والمعطيات مع الانفجار السكاني إلى انتشار الفقر والظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية.

وبالإضافة إلى التقلبات الشديدة لأسعار الصرف نتيجة سياسية التخفيض التنافسي لقيم العملات لبعض البلدان الصناعية الكبرى والتي انتهجتها لوضع قيود على التجارة الخارجية، تعرض الاقتصاد العالمي إلى أضرار بالغة عانت جراءه العديد من الدول خاصة الدول الأوروبية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية مدمرة الاقتصاد ومثقلة بالديون للولايات المتحدة الأمريكية، وهي المرحلة التي بدأ التفكير فيها جديا في وضع نظام نقدي دولي منظم للسياسات النقدية والمالية والتعاملات التجارية من خلال إرساء قواعد ومؤسسات من شأنها تنظيم العلاقات النقدية والمالية الدولية.

فلم تكد الحرب العالمية الثانية تنتهي حتى بادرت الولايات المتحدة الأمريكية للتمهيد لهذا النظام وفق منظور متعدد الأطراف عن طريق تنظيم مؤتمر "**بريتن وودز**" الذي انبثق عنه إنشاء مؤسسة فاعلة في النظام النقدي الدولي الجديد وهي صندوق النقد الدولي الذي يعتبر وكالة متخصصة تعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، حيث يستهدف منع وقوع الأزمات من خلال تشجيع البلدان على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة.

وقد تطور دوره في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ من حيث مساهمته المعتبرة في تمويل المنتوج للبلدان المتخلفة، أو من حيث التأثير الكبير على التمويل المنساب من المصادر الدولية المتعددة والجهوية الحكومية والخاصة، أو من حيث مساهمته القوية في إعادة هيكلة اقتصاديات البلدان المتخلفة الشديدة المديونية وفق برنامج يفرضه ويشرف على تنفيذه ويتابع نتائجه كشرط أساسي من شروط اتفاقية إعادة الجدولة.

أولا: إشكالية الدراسة:

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة دولية فاعلة تهدف إلى تحقيق التكافل المالي وتحسين الأحوال الاقتصادية للدول من خلال سياسة مالية واقتصادية التي تفرضها على الدول المقرضة، ساعيا بذلك إلى إصلاح الاختلالات التي تعاني منها هذه الدول وفقا لشروط وضمانات قانونية، فالجزائر كانت واحدة من هذه الدول التي كان لشرط صندوق النقد الدولي أثرا بارزا على منظومتها القانونية، وانطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل أهمية صندوق النقد الدولي في تحقيق التوازن الاقتصادي؟

ولأجل معالجة وتحليل الإشكالية السابقة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو صندوق النقد الدولي؟
- ما هي شروط الاقتراض من صندوق النقد الدولي؟
- ما هو دور صندوق النقد الدولي في منح القروض؟
- ما هي آليات مراقبة صندوق النقد الدولي للإصلاحات الاقتصادية؟
- ما هي علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي؟

ثانيا: حدود الدراسة:

بالنسبة لحدود الدراسة الزمانية فكانت سنة 2023، أما الحدود المكانية للدراسة فكانت جامعة محمد البشير الإبراهيمي كلية الحقوق والعلوم السياسية برج بوعريريج.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة أنه يتناول موضوعا مهما وأساسي وهو صندوق النقد الدولي الذي يلعب دور كبير في استقرار النظام المالي العالمي وخاصة في زمن لا يخلو من الأزمات.

رابعا: أسباب (دوافع) اختيار الموضوع:

لعل أهم الأسباب التي أدت إلى اختيار موضوعنا منها أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

أ- أسباب موضوعية:

- ارتباط الموضوع بالواقع الاقتصادي وأهميته البالغة.

– إبراز أثر صندوق النقد الدولي على تحقيق التوازن الاقتصادي في الدول التي لها اختلالات اقتصادية.

ب– أسباب ذاتية:

– إثراء المعلومات الذاتية للباحث حول الموضوع من خلال الإطلاع على المراجع العلمية، الكتب، المذكرات الخاصة والمتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

– ارتباط الموضوع بالتخصص والرغبة الشخصية في دراسته.

خامسا: أهداف الدراسة:

– التعريف بصندوق النقد الدولي كأحد المؤسسات المالية الدولية الفعالة في نظام الإقراض الدولي.

– التعرف على الإطار العام لصندوق النقد الدولي.

– إبراز الدور الفعال لصندوق النقد الدولي.

– إبراز مدى قدرة صندوق النقد الدولي على إعادة التوازن الاقتصادي.

– دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية للدول الأعضاء.

سادسا: الدراسات السابقة:

– سهير سعودي، صندوق النقد الدولي وآثار الاقتراض منه على الأنظمة القانونية للدول دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018م–2019م.

– بعداش وليد، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر–مصر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014م–2015م.

– هبال نجاة، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية دراسة حالة اليونان، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015م–2016م.

سابعا: منهج الدراسة:

طبيعة الموضوع تحتوي جانب نظري يقتضي المنهج الوصفي والتاريخي لسرد وتوضيح الوقائع وتبيين سياسات صندوق النقد الدولي.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

- اتساع الموضوع وتشبعه.

- الطابع الاقتصادي البحت لهذا الموضوع مما صعب على الباحث إضفاء الطابع القانوني عليه خاصة وأنه مستهلك بكثرة من الجانب الاقتصادي فقط دون الجانب القانوني.

تاسعا: خطة الدراسة:

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب البحث وتحليل الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار الفرضيات المذكورة اعتمدنا تقسيم الدراسة كما يلي:

- **الفصل الأول:** جاء الفصل الأول بعنوان الإطار العام لصندوق النقد الدولي، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين نتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم صندوق النقد الدولي، أما في المبحث الثاني فنتحدث فيه عن الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

- **الفصل الثاني:** جاء الفصل بعنوان فعاليات صندوق النقد الدولي، بحيث تم تقسيمه إلى مبحثين كما يلي المبحث الأول آليات عمل صندوق النقد الدولي، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تقييم صندوق النقد الدولي.

الفصل الأول:

الإطار العام لصندوق

النقد الدولي

تمهيد:

شهدت الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م) العديد من التغيرات في العديد من موازين القوى الدولية السياسية، العسكرية، الاقتصادية وكذا مختلف جوانب الحياة المعاصرة، كظهور المؤسسات الاقتصادية الدولية الفاعلة في إعادة توجيه السياسة الدولية على المستوى الاقتصادي والسياسي للدول، وقد تعاظم دورها في ظل الأزمات التي تعاني منها معظم الدول وخاصة النامية منها، أين لعب صندوق النقل الدولي كأحد هاته المؤسسات الدور الرئيسي في إيجاد حلول لهذه الأزمات عن طريق العمل مع أطراف المعنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، فرنسا، من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات لوضع بنية مالية، دولية، جديدة، مستقرة، حيث تم عقد مؤتمر برتز وودز في عام 1944م بمنطقة هامباشير بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي انبثق عنه مشروع تأسيس صندوق النقد الدولي الذي بدوره يتولى تقديم معونة قصيرة الأمد في مجال ميزان المدفوعات. فمن خلال هذا الفصل سنتطرق لمعرفة صندوق النقد الدولي من خلال مبحثين على النحو التالي سنتطرق في **(المبحث الأول)** مفهوم صندوق النقد الدولي، أما في **(المبحث الثاني)** سنتناول الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

المبحث الأول: مفهوم صندوق النقد الدولي

لم يكن صندوق النقد الدولي وليد اللحظة، فقد أسهمت عدة عوامل للإسراع في تأسيسه بدءا بالأزمة الاقتصادية العالمية 1929م مرورا بالحرب العالمية الثانية، وصولا إلى انهيار قاعدة الذهب والتحول إلى نظام الصرف الورقي، وفي خضم كل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عرفها العالم برزت فكرة إنشاء مؤسسات مالية دولية، تسهر على سلامة الاقتصاد العالمي ومنه سيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على ماهية صندوق النقد الدولي من خلاله تقسيمه إلى ثلاث مطالب، تعريف صندوق النقد الدولي **(المطلب الأول)**، وظائف صندوق النقد الدولي **(المطلب الثاني)**، أهداف صندوق النقد الدولي **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: تعريف صندوق النقد الدولي

هو منظمة دولية متخصصة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي دون السياسي، أنشئ بموجب اتفاقية حكومية دولية عام 1945م، فهو منظمة دولية حكومية، ووكالة من وكالات الأمم المتحدة، يتمتع بالشخصية الدولية، حيث لا يشترط للعضوية فيه أن تكون الدولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة[1].

يعد صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة دولية تعني بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية) فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أنشأت بموجب المعاهدة الدولية عام 1945م ويقوم أساسا على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق، والانفتاح على الاقتصاد العالمي وإنتاج سياسات هيكلية تتماشى مع متطلبات السوق[2].

يعرف صندوق النقد الدولي بأنه من أهم الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، منحت لها مهمة الإشراف على إدارة النظام النقدي الدولي للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية، كما أصبح له

---

[1] عبد الرحمن لحرش، المجتمع الدولي – التطور والأشخاص –، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007م، ص ص159-160.

[2] لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009م، ص769.

دورا محوريا في محاولة التنبؤ بحدود الأزمات ومنع وقوعها ومساعدة دول الأعضاء على اعتماد برامج تحت إشرافه لتقليل من مخلفاتها وسلبياتها[1].

المطلب الثاني: وظائف صندوق النقد الدولي

كان اهتمام صندوق النقد الدولي عند إنشائه منصّب على مساعدة الدول الأوروبية الصناعية، التي كانت تعاني عجز في موازين مدفوعاتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى أثر المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في العالم، جعلت الصندوق يولي الاهتمام بمشاكل الدول النامية كمنح التسهيلات، مما أدى إلى قيام الصندوق بعدة وظائف منها[2]:

أولا: الرقابة الاقتصادية: هي نظام رسمي يشرف من خلاله صندوق النقد الدولي على النظام النقدي والمالي الدولي ومتابعة السياسات الاقتصادية والمالية الخاصة بالبلدان الأعضاء، كما يسلط الصندوق الضوء في إطار عملية الرقابة والتي تنفذ على المستوى الدولي على المخاطر التي قد تشكل تهديدا للاستقرار الاقتصادي، عن طريق وقوع أزمات في النظام النقدي الدولي[3].

كما يقوم بتقديم المشورة وإبداء الرأي والاقتراح بشأن التعديلات والتصحيحات اللازمة على هذه السياسات الاقتصادية وتطورها ودعمها لرفع المستويات المعيشية وإنعاش ميزان مدفوعاتها، كذلك يجري صندوق النقد الدولي تقييمات منتظمة للتطورات العالمية المحتملة من خلال إعداد تقارير آفاق الاقتصاد العالمي، وكذا تطورات الأسواق المالية الدولية[4].

ثانيا: تقديم المساعدات الفنية: يتيح الصندوق للبلدان الأعضاء الاستفادة أيضا من خبراته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات، مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، والسياسات والإدارة الضريبية، والإحصاءات الرسمية، وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز

[1] هبال نجاة، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية دراسة حالة اليونان، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015م-2016م، ص6.

[2] بوتلجة حنان، دور صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2010م، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة سطيف، 2014م-2015م، ص5.

[3] سهير سعودي، صندوق النقد الدولي وآثار الاقتراض منه على الأنظمة القانونية للدول دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018م-2019م، ص12.

[4] معمر فريدة، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016م-2017م، ص18.

المهارات في المؤسسات المسؤولة، مثل وزارة المالية، البنوك المركزية والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات اقتصادية وتنفيذها[1].

ثالثا: الإقراض وتقديم المساعدات المالية: يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم مساعدات للدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل فعلية أو محتملة في ميزان مدفوعاتها في شكل قروض كإعادة بناء احتياطاتها الدولية، وتثبيت قيم عملاتها بإعداد برامج للتصحيح الاقتصادي الذي يتم كشرط لاستمرار هذا الدعم لمدى فعالية التصحيحات والتعديلات التي تحقق الاستقرار الاقتصادي[2].

وعليه يمكن حصر وظائف الصندوق فيما يلي:

– تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات وفي صدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، وإعداد تشريع للبنك المركزي وإعادة تنظيم البنوك المركزية وتطوير الإحصاءات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية[3].

– تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس في تخفيض عملاتها.

– إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.

– تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال المشورة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الاقتصادية بين الدول وتنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى.

– تقديم التسهيلات الانتمائية للدول الأعضاء لتصحيح الاختلال في ميزان مدفوعاتها.

– تقديم مساعدات فنية في مجال عمل البنوك المركزية والمحاسبة الخاصة بميزان المدفوعات[4].

---

[1] بن قري أنيس، صبان خلاف، دور صندوق النقد الدولي في تمويل الاقتصاديات النامية حالة الجزائر كنموذج خلال الفترة 1989م–2019م، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2020م–2021م، ص13.

[2] عبد الرزاق ناجي، محمد الواقدي، دور صندوق النقد الدولي في دعم الإصلاح النقدي والاقتصادي، دراسة تحليلية نقدية، الكتاب الثاني في الجوانب القانونية لنشاط الصندوق وبعض تجاربه، ط1، المركز القومي للامتدادات القانونية، القاهرة، مصر، 2018م، ص28.

[3] بعداش وليد، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر–مصر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014م–2015م، ص8.

[4] هبال نجاة، مرجع سابق، ص13.

المطلب الثالث: أهداف صندوق النقد الدولي

عرف صندوق النقد الدولي منذ نشأته تطورات عدة فرضها حجم العمليات التي يقوم بها وكذا طبيعة الإصلاحات والقروض التي من خلالها انسجم وتكيف نشاطه مع احتياجات الدول الأعضاء، وفي نفس الوقت مع حركية الاقتصاد العالمي[1]، وعليه فإن دوره عند إنشائه يختلف عن دوره الذي يلعبه في الوقت الراهن، فنشاطه الحالي يتضمن تحقيق الكثير من الأهداف التي تغيرت بتغير أنماط القروض والإصلاحات الممارسة في المجال النقدي والمالي.

وقد نصت اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على تحديد الأهداف التي تتمثل في:

– تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية.

– تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدفع الحقيقي بصفة مستمرة، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية.

– العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على ترتيبات منظمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.

– المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية.

– توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية ومن ثمة إعطاؤها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير من شأنها الإضرار على المستوى الوطني أو الدولي[2].

– تقصير أمد الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته، وفقا لما ورد آنفا.

ويسترشد الصندوق في كافة سياساته وقراراته بالأهداف التي تنص عليها هذه المادة.

وقد ازدادت أهمية هذه الأهداف من خلال اتساع نطاق عضويته، ذلك أن عدد أعضائه بلغ ما يزيد عن أربعة أمثال عدد البلدان التي ساهمت في إنشائه، وقد تطلب اتساع عضوية

[1] نعمان السعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر،2011 م، ص50.

[2] اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المادة الأولى، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1945م، ص2.

الصندوق إلى جانب التغيرات التي شهدها الاقتصاد الدولي تكييفه مع المستجدات بطرق مختلفة حتى يتسنى له الاستمرار في تحقيق أهدافه على نحو فعال[1].

ولتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة السابقة، فإن الدول الأعضاء تتعهد بالوفاء بالالتزامات التي تنص عليها اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي أهمها:

– تبادل المعلومات فيما بينهم، بالتزام كل بلد عضو بتقديم المعلومات الدقيقة والكافية عن ميزان مدفوعاتها للصندوق، في شكل عرض حال لاحتياطاتها، وكذا مستوى الدخل الوطني، بالإضافة إلى معلومات على مستوى الأسعار والنفقات، وبالمقابل يلتزم الصندوق لتقديم الاستشارة فيما يتعلق بالأنظمة النقدية والمالية عند الحاجة[2].

– تجنب الرقابة على أسعار الصرف داخل الدول الأعضاء من أجل تحقيق حرية العملات، حيث لا يجوز لأي بلد عضو أن يفرض قيودا على أداء المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالعملات الدولية الجارية[3].

– إزالة العقابات التي تقف أمام التشجيع الجيد للتجارة الدولية، وذلك برفع الحواجز الجمركية ووضع قوانين داخلية تتناسب مع الأهداف المسطرة من قبل الصندوق، وكذا تسهيل عملية نقل السلع والخدمات[4].

[1] سهير سعودي، مرجع سابق، ص12.

[2] اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المادة 8، القسم 5، مرجع سابق، ص24.

[3] مرجع نفسه، المادة 8، القسمين 02-03، ص23.

[4] أحمد فرحات، "صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول"، مدونة سياسية، htpp://ahmadfar.blogspot.com/p/blog-page758.html، تاريخ الإطلاع: 2023/02/25 على الساعة 19:00.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي وشروط الاقتراض منه

صندوق النقد الدولي باعتباره منظمة دولية تتمتع بالاستقلالية والشخصية القانونية التي تكفل له الحقوق وتلزمه الواجبات، كان من الضروري أن تتوافر له أدوات تكون له إرادته في التعبير والتي يباشر من خلالها وظائفه وسلطاته، وتتجلى هذه الأدوات في الهيكل التنظيمي أو البنية الداخلية له التي تسهر على تنظيم العديد من المسائل القانونية. وهذا ما سندرسه في **(المطلب الأول)**، أما **(المطلب الثاني)** سندرس فيه شروط الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وخصصنا **(المطلب الثالث)** للتسهيلات والقروض التي منحها صندوق النقد الدولي[1].

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

نصت اتفاقية "بريتون وودز" على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم شريطة المساهمة برأس مال الصندوق وإتباع تعليماته وتقوم بإدارة صندوق النقد الدولي جهازين:

أولا: الأجهزة المسيّرة: تتكون الأجهزة المسيرة من مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي، والمدير العام.

1- مجلس المحافظين: يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية فهو أعلى سلطة في إدارة الصندوق، تشترك فيه كل البلدان الأعضاء وتخول له جميع الصلاحيات في الصندوق باعتباره يلعب دورا أساسيا فيه فهو يعد الجهاز التشريعي لهذه الهيئة[2].

أ - تشكيلة مجلس المحافظين: يتشكل مجلس المحافظين من محافظين بحيث يعين كل بلد محافظ عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في البلد العضو ومحافظ مناوب له، يستمران على رأس مهامهما إلى غاية إجراء التعيين الجديد، ولا يحق للمحافظ المناوب التصويت إلاّ في حالة غياب رئيسه، كما يختار مجلس المحافظين من بين أعضائه محافظ رئيسا له[3].

يفهم مما سبق أن مجلس المحافظين من خلال تشكيلته يضم ممثلين عن كل بلد عضو في الصندوق؛ ممثل رئيسي وآخر مندوب عنه، كونه أعلى جهاز لصنع القرار في الصندوق.

---

[1] سهير سعودي، مرجع سابق، ص21.

[2] إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990م-2012م)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013م-2014م، ص15.

[3] اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المادة 12، القسم 2، الفقرة أ، مرجع سابق، ص30.

وقد حددت مدة تعيين المحافظين بـ 5 سنوات قابلة للزيادة أو التخفيض يبقى هذا راجع لقرار البلد المعين حسب ما يتراءى له[1].

ب- اجتماعات مجلس المحافظين: يعقد مجلس المحافظين اجتماعا كل عام، وجرت العادة أن يكون في شهر سبتمبر، أو أن يعقد بالاشتراك مع مجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ووكالة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية. جرت العادة أيضا، ابتداءً من اجتماع 1953م على أن تكون في واشنطن، هي المقر لاجتماعين متتاليين وأن يعقد الاجتماع الثالث في عاصمة دولة أخرى[2].

ج- صلاحيات مجلس المحافظين:

- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم وتحديد الحصص ومراجعتها.
- انتخاب المديرين التنفيذيين.
- اتخاذ قرارات إنشاء أو إلغاء حقوق السحب[3].
- الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء.
- تحديد وتوزيع الإيراد الصافي للصندوق.
- مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من الصندوق.
- استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المديرين التنفيذيين[4].

2- المجلس التنفيذي: يعد المجلس التنفيذي الجهاز المسؤول عن إدارة الأعمال اليومية لصندوق النقد الدولي والذي يعني باتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ السياسات العامة لمعظم معاملاته، فهو الجهاز الأكثر أهمية لتمتعه بصلاحيات شاملة للصندوق باستثناء التي خولت صراحة لمجلس المحافظين[5].

---

[1] اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المادة 12، القسم 2، الفقرة ج، مرجع سابق، ص30.

[2] كرساني هبة، صندوق النقد الدولي كآلية لمواجهة أزمة المديونية الخارجية، مذكرة ماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، قسم القانون الخاص، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، 2017م-2018م، ص22.

[3] قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، صندوق النقد الدولي (صند F.M.I) الآليات والسياسات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص ص33-34.

[4] ميثم عجام صاحب، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، 2008م، ص193.

[5] سهير سعودي، مرجع سابق، ص24.

أ- تشكيله المجلس التنفيذي: يتكون المجلس من 24 مديرًا تنفيذيًا يتم انتخابهم لمدة سنتين من طرف الدول الأعضاء، 5 منهم يعينون مباشرة من قبل بلدهم، ويعتبرون ممثلون بصفة دائمة عن الدول الخمس صاحبة الحصص الكبرى والتي لها حق التعيين المباشر لمدراءها التنفيذيين وهي: أمريكا، اليابان، ألمانيا، فرنسا، وبريطانيا. أما بالنسبة لروسيا والصين والمملكة السعودية تحصلوا أيضا على حق التعيين المباشر لمدراء الممثلة لهم في المجلس التنفيذي، أما بقية الأعضاء فيقوم باختيارهم المحافظون الممثلون للأعضاء الآخرين على أن يراعي في ذلك توزيعهم على المناطق الجغرافية الأخرى، بحيث يمثل كل مدير مختار من بين عدد من الدول تتجمع في مجمعات تحكم مقدار حصة كل بلد في الصندوق ونسبة التصويت فيه[1].

ب- اجتماعات المجلس التنفيذي: يجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوما كاملا، ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة[2].

يعالج المجلس مجموعة من القضايا المتعلقة بسياسة الصندوق، تشمل هذه القضايا مراقبة سياسات أسعار الصرف التي تتبعها الدول الأعضاء والمساعدات المالية التي تقدم إليها. كما يناقش القضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي في الإطار الاقتصادي العالمي وإعداد ميزانية الصندوق، وتنفيذها ومراقبتها، كما يتلقى المجلس التنفيذي توجيهات على مستوى وزاري من اللجنة المؤقتة، ومجلس المحافظين ولجنة التنمية[3].

ج- اختصاصات المجلس التنفيذي: يعد مجلس الإدارة الجهاز الدائم في الصندوق، ويقوم هذا المجلس بأداء المهام العادية للصندوق ويسير عملياته النقدية، وهو بذلك يحدد سياسة الاستفادة من موارد الصندوق.

- الموافقة على أسعار الصرف المتعددة.
- تقرير كيفية استخدام موارد الصندوق[4].

---

[1] هبال نجاة، مرجع سابق، ص8.

[2] السيد محمد السريبتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، (د.ط)، دار التعليم الجامعي مصر، 2012م، ص311.

[3] دحو سهيلة، صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح الهيكلي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1989م-1999م)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، 2001م-2002م، ص14.

[4] كرساني هبة، مرجع سابق، ص24.

- إدارة أعمال الصندوق اليومية.
- مراقبة سياسات أسعار الصرف.
- رسم سياسة الصندوق.
- النظر في التقارير التي يعدها خبراء الصندوق بعد اتصالاتهم بالدول الأعضاء.
- الموافقة على إرسال المساعدات المالية والفنية من الصندوق إلى الدول الأعضاء.
- تحديد الميزانية الإدارية والمصادقة عليها.
- إعداد التقرير السنوي للصندوق وعرضه على مجلس المحافظين.

وبصورة عامة فإن للمجلس التنفيذي وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية، وأخرى تنظيمية إدارية، وبعضها استشارية رقابية، وهو المحرك الحقيقي والفعلي لصندوق النقد الدولي[1].

3- المدير العام: هو الذي يدير مصالح الصندوق ويوجد على رأس موظفي تلك المؤسسة المالية الدولية، ويترأس المدير العام بمجلس الإدارة، ويساعده في مهامه 03 مديرين مساعدين، هذا ولقد أصبح من المتعارف عليه أن يكون مدير الصندوق أوروبيا أما رئيس البنك الدولي فأمريكي.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن المدير العام لا يصوت إلا عند تساوي أصوات أعضاء مجلس الإدارة لكي يكون صوته مرجحا في كفة عملية اتخاذ القرارات[2].

ومن أهم الوظائف التي يقوم بها المدير العام للصندوق نذكر ما يلي:

- إدارة أعمال الصندوق ومصالحه.
- التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين.
- التنسيق بين المجلس التنفيذي ودول الأعضاء في الصندوق وبقية المنظمات الدولية[3].

[1] صالحي صالح، صندوق النقد الدولي، مجلة الدراسة الاقتصادية، جمعية ابن خلدون العلمية، العدد الأول، الجزائر، 1999م، ص95.

[2] قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص36.

[3] بقاق منية، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات العولمة المالية، أزمة الديون السياسية (دراسة حالة اليونان)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، 2016م-2017م، ص41.

ثانيا: الأجهزة الاستشارية: تتكون الأجهزة الاستشارية من أجهزة داخل الصندوق وأجهزة خارج الصندوق.

1- أجهزة داخل الصندوق: تتمثل الأجهزة داخل الصندوق فيما يلي:

أ- لجنة التنمية: هي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي ومجلس محافظي البنك الدولي، تتمثل مهمتها في دراسة ومراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية وتقديم المنشورات حول الإجراءات التي تحسن من عمليات تقديم تلك الموارد[1].

ب- اللجنة المالية والنقدية الدولية (اللجنة المؤقتة سابقا): أنشئت خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974م وتتكون من 24 محافظ من محافظي الصندوق وتجتمع مرتين خلال السنة لترفع التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين والمتعلقة بإدارة وعمل النظام النقدي الدولي وترفقها بالاقتراحات الخاصة بتعديل وإثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق، وقد أنشأت بصورة مؤقتة كبديل للمجلس الذي نصت عليه الاتفاقية، ويعتبر الهيئة الدائمة على المستوى الوزاري الذي يشرف على إدارة النظام النقدي الدولي ويقدم التوجيهات والمقترحات اللازمة لتعديل مواد الاتفاقية، ولكن مجلس المحافظين لم ينشئ هذا المجلس[2].

2- الأجهزة العاملة خارج الصندوق: تتمثل الأجهزة العاملة خارج الصندوق في مختلف المجموعات التي شكلتها الدول الأعضاء، سنتناولها كما يلي:

أ- مجموعة العشرة: قد أنشأت في 1962م بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الأعضاء (بلجيكا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، ألمانيا، إنجلترا، والسويد) على تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة أعضائه في إطار تسهيلات الاتفاقات العامة للقروض، وتعبّر هذه المجموعة عن مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظام النقدي والمالي والدولي وتعتبر قراراتها وتوصياتها المؤشر الأساسي الذي يحكم قرارات ومواقف صندوق النقد الدولي.

ب- مجموعة 24 الحكومية لمتابعة الشؤون النقدية الدولية: انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام 1972م وهي تتكون من 24 دولة بواقع 8 دول لكل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهي تعكس مواقف الدول النامية من تطور النظام النقدي الدولي

[1] قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص38.

[2] صالحي صالح، مرجع سابق، ص96.

وتجتمع بالموازاة مع اجتماع لجنة التنمية واللجنة المؤقتة التابعين للصندوق وبها مواقف انتقادية جزئية اتجاه برامج الصندوق وسياساته في الدفاع عن المصالح الاقتصادية للبلدان النامية[1].

ج- مجموعة الخمسة: تضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الخمس.

د- مجموعة السبعة: تضم مجموعة الخمسة مضاف إليها كندا وإيطاليا، وهي الدول التي أصبحت تعد القمة السنوية الشهيرة للبلدان الأكثر تصنيعا في العالم، والتي أصبحت روسيا فيها (1+7)[2].

هـ- مجموعة الإحدى عشر: كانت تضم سنة 1962م عند إنشاءها عشر دول فقط، وهي مشكلة من وزراء مالية. ومن أهم أعضائها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأولاءك الوزراء ينتمون إلى دولة مجموعة السبعة مضاف إليها وزراء مالية بلجيكا وهولندا والسويد وسويسرا. وما يجدر ذكره فيما يتعلق مهام هذه المجموعة، هو أنها تقوم بدور الناطق باسم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدى الصندوق[3*].

و- مجموعة الثلاثين: شكلها المدير السابق للصندوق سنة 1979م، وتضم موظفين دوليين وجامعيين وقادة بنوك وشركات بهدف التفكير في توجيه تطور الصندوق. أخيرا نلفت الانتباه إلى أن هذه المجموعات لا تتمتع ببنيات دائمة، وتلعب دورا استشاريا فقط[4].

---

[1] بوثلجة حنان، مرجع سابق، ص11.

[2] كرساني هبة، مرجع سابق، ص31.

[3] مرجع نفسه، ص32.

* قائمة أعضاء مجموعة الإحدى عشر، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، ألمانيا، بريطانيا، السويد، وسويسرا.

[4] قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص32.

وفيما يلي تمثيل الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدوالي:

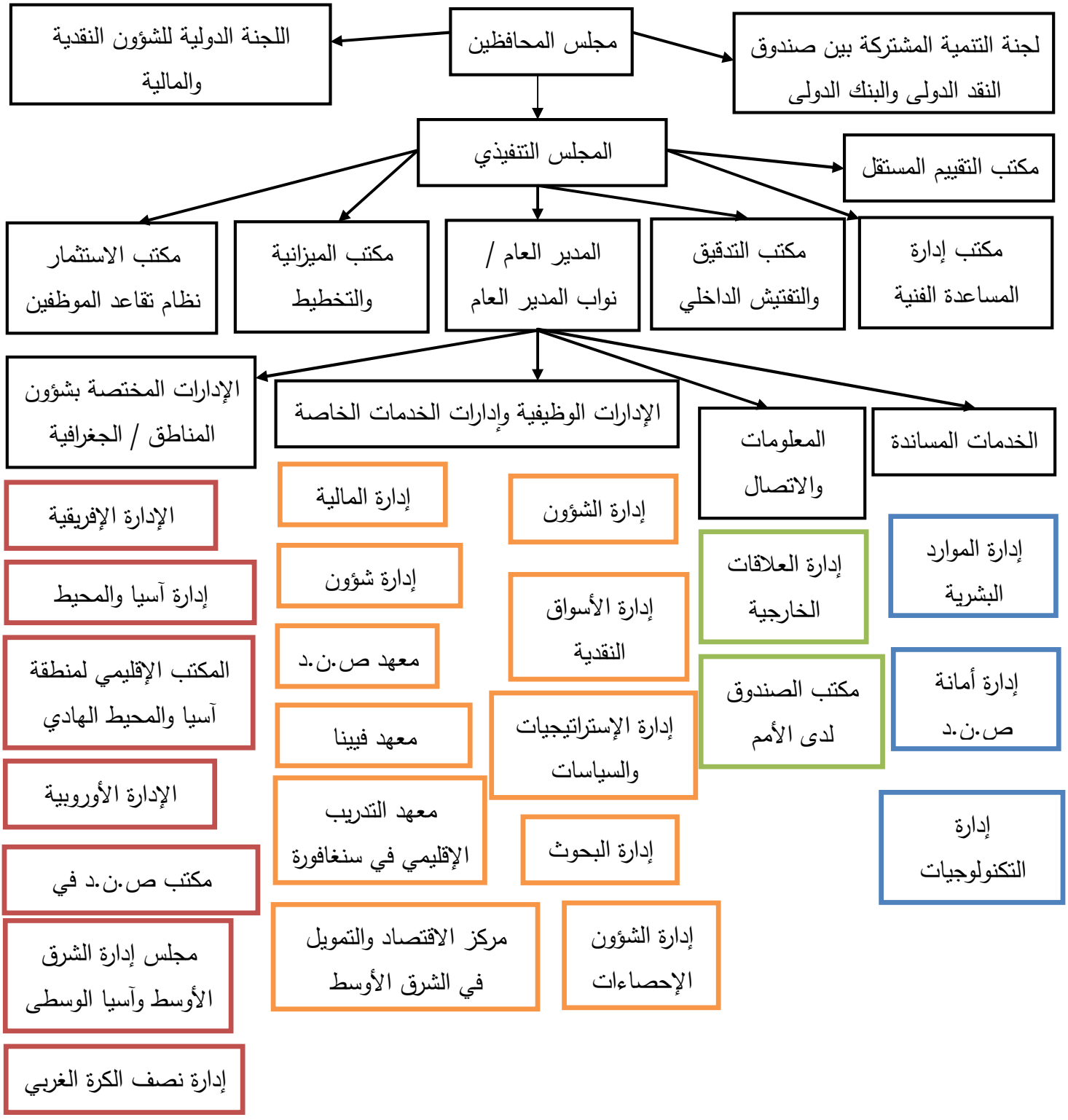

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

المصدر: التقرير السنوي لـ (ص.ن.د) على الموقع: www.imf.org.

المطلب الثاني: شروط الاقتراض من صندوق النقد الدولي

باعتبار أن صندوق النقد الدولي هو هيئة تقرض البلدان و تقدم لهم المساعدات المالية من أجل إعادة تعزيز الاقتصاد الوطني للبلد المقترض، فهو يقدم القروض وفقا لمساهمة البلد العضو في صندوق وفي حدود حصته، كما أن قروض الصندوق مرهونة بتطبيق سياسات يراها هذا الأخير لازمة لاستعادة النمو الاقتصادي بمعنى أن البلد المقترض يلتزم باعتماد سياسات من شأنها تصحيح مشكلة ميزان مدفوعاته. هذه السياسات تفرض تحت راية مبدأ الشرطية.

فصندوق النقد الدولي يتبع هذا المبدأ في تقديمه للقروض ضمانا لعدم استخدام البلد المقترض لها في مجالات لا جدوى منها في حل المشاكل التي يعانيها وإنشاء مزيد من الديون على عاتقه، وكذا ضمانا لاسترجاع مبلغ الدين بالفائدة المقررة حسب نوع القرض.

ويتم الاتفاق بين الصندوق والبلد المقترض حول إجراءات هذه السياسات الاقتصادية والإصلاحات الواجب إتباعها من أجل تحقيق فعالية مثلى في التنمية الاقتصادية، وتتمثل هذه السياسات والإصلاحات التي يتبناها الصندوق في سياسات الاستقرار الاقتصادي وسياسات التصحيح أو التعديل الهيكلي[1].

أولا: مبدأ الشرطية: تعد الشرطية أهم مبدأ تقوم عليه عملية الإقراض في صندوق النقد الدولي، فعند طلب البلد الاقتراض من الصندوق تتعهد حكومته أولا بإجراء تعديلات معينة يتم الاتفاق عليها لتصحيح سياساتها الاقتصادية وهذه التعديلات قد تكون متفقة مع ما ينوي البلد القيام به أو متعارضة معه، وبالتالي يجبر على القيام بهذه التعديلات وإتباع السياسات التي يمليها عليه الصندوق لحاجته إلى التمويل الخارجي، وقد عرفت الشرطية تطورا واسعا منذ نشأة الصندوق، فمن خلال الأوضاع الاقتصادية التي واجهها العالم اضطر الصندوق إلى إدخال تعديلات على هذا المبدأ، آخذا بعين الاعتبار أنواع القروض والتسهيلات المختلفة التي يقدمها للبلدان الأعضاء دون المساس بأحكام اتفاقية تأسيس الصندوق نظرا لكونها المرجع القانوني لهذا المبدأ. ولشرح هذا المبدأ وإلى الأسس التي تقوم عليها الشرطية كان لزاما علينا التطرق إلى مراحل تطور هذا المبدأ والأسس التي يرتكز عليها[2].

[1] سهير سعودي، مرجع سابق، ص30.

[2] مرجع نفسه، ص30.

1- تطور مبدأ الشرطية والأسس التي يقوم عليها: يلعب صندوق النقد الدولي دورا أساسيا في المجال النقدي، فرغم أنه يقدم الدعم المالي للبلدان الأعضاء، إلاّ أنه يربط هذا الدعم بضرورة الخضوع لبعض الشروط والمعايير التي يحددها، وهذه الشروط لم تكن وليدة اليوم فقد انبثقت عن أحكام قانونية نشأت مع نشأته وتطورت بتطور أهدافه وخدماته، فالشرطية تقوم على مبادئ وأسس يتم من خلالها تقديم القروض للبلدان الأعضاء[1].

أ- تطور الشرطية: طرأت العديد من التغيرات على مبدأ الشرطية المصاحب للإقراض فقد كانت الممارسات العملية لاستخدام موارد الصندوق في الخمسينات، وأوائل الستينات ضئيلة، ما دفع المجلس التنفيذي لمراجعة الشرطية عام 1965م لإصدار قرار يتضمن ضرورة وجود ضمانات كافية[2].

ومع أزمة أسواق الصرف وارتفاع أسعار الطاقة في السبعينات، اتسع نطاق التسهيلات التي يعدها الصندوق هذا ما أدى إلى تعديل سياساته من خلال مراجعة الشرطية للمرة الثانية عام 1978م ليتم إصدار قرار من المجلس التنفيذي تضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية لاستعمال موارد الصندوق ومن بين هذه المبادئ[3]:

- ضرورة تشجيع الصندوق للبلدان الأعضاء على اتخاذ تدابير تصحيحية في مرحلة مبكرة فيما يتعلق بالاختلالات التي قد تواجهها موازين مدفوعاتها في إطار التدابير الوقائية.
- ضرورة التأكد من ملائمة الظروف الاقتصادية للبلد العضو مع الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية التي يتبناها.
- التنبيه إلى أن اتفاقات التمويل مع الصندوق هي قرارات يتخذها محددا فيها شروط مساعدته للبلد المقترض، وليست اتفاقات تعاقدية.

وفي عام 2002م تم تعديل المبادئ التوجيهية للشرطية بعد أن خضعت لمراجعة موسعة ليتم التركيز في هذا التعديل على السياسات الداخلية للبلد الراغب في الاقتراض ومدى امتلاكه

[1] سهير سعودي، مرجع سابق، ص ص30-31.

[2] إبراهيم بن عيسى العلي عيسى، صندوق النقد الدولي، دراسة للجوانب القانونية لنظام الصندوق ونشاطه، ط2، مكتبة العبيكان القاهرة، مصر، 1993م، ص ص510-511.

[3] عبد الرزاق ناجي محمد الواقدي، مرجع سابق، ص138.

للقدرة الإدارية الكافية والضرورية لتنفيذ وإنجاح البرامج المدعومة من الصندوق، ومدى إمكانية التزام السلطات بمسار العمل على هذه البرامج وتطويرها[1].

أما عام 2009م قام الصندوق بتحديث آخر لإطار الشرطية المصاحبة لبرامجه في سياق إصلاح شامل يهدف إلى تعزيز قدراته على منع الأزمات وتسوية ما ينتج عنها خلال فترة اعتماد برامجه، جراء بعض التجارب الفاشلة لبعض الدول التي اتبعت سياساته عند الاقتراض، ليعيد المجلس التنفيذي النظر في المبادئ التوجيهية ومراجعتها عام 2012م، أين استخلص الدروس من الأزمات السابقة وآثارها بتقديم قروض أكثر مرونة وأفضل توجيه[2].

وتظل شروط القروض عادية رغم ثقلها عند الاقتراض للمرة الأولى طالما كانت هذه الدولة المقترضة ملتزمة بأداء ما عليها من أقساط وفوائد في وقتها إلى حين تعثرها في السداد لأسباب؛ من بينها عدم نجاح البرامج الاقتصادية المعتمدة في تحقيق ما كانت ترمي إليه، فتكون الدولة أمام خيارين[3]:

– إما التوقف عن السداد لحين إيجاد حلول تمكنها من النهوض باقتصادها مرة أخرى، وهذا يعرضها إلى تراكم الديون الخارجية والفوائد، وبالتالي تعرضها للإفلاس والانهيار وإلى عقوبات دولية.

– أو اللجوء مرة أخرى للاقتراض من السوق عن طريق ما يسمى بعملية إعادة جدولة الديون بشروط جديدة تختلف تماما عن الشروط الأصلية.

ففي عام 1982م وبعد تفاقم الديون الخارجية للدول النامية، أوجد الصندوق والبنك الدولي حلا لهذه الأزمة وهي عملية إعادة الجدولة للديون التي تعتبر بمثابة المناخ المناسب الذي يمارس فيه صندوق النقد الدولي دوره الرئيسي في علاج أزمة ديون العالم الثالث، لكن وفقا لآرائه ومقترحاته، ويدخل الصندوق في عمليات إعادة الجدولة بهدف تحقيق نتائج متعددة منها[4]:

---

[1] Timothy F.Geithner and François Gianviti, Guideline on conditionality, "Legal and Policy developement and review departements international monetary fund", USA, September 25, 2002, P08.

[2] عبد الرزاق ناجي محمد الواقدي، مرجع سابق، ص139.

[3] علي مغاوري شلبي، شروط الديون الخارجية، مقال منشور على موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net، تاريخ النشر: 2004/10/03م، تاريخ الإطلاع: 2023/04/02.

[4] عبد الرزاق ناجي محمد الواقدي، مرجع سابق، ص141.

– مساعدة الاقتصاد المقرض على تخطي المشاكل الناجمة عن الديون الخارجية.
– الاستمرار في الوفاء بخدمة الديون.
– تحقيق معدل نمو يسمح بتحقيق هذا الوفاء.

ويتمثل دور الصندوق في عمليات إعادة الجدولة في الاتفاق الذي يعقده مع المدين، وهو خطاب يسمى: "**خطاب النوايا من جانب المدين**" وهو وصف تفصيلي للبرنامج يتضمن في الغالب مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية التي سيلتزم بها البلد المدين بالإصلاح الاقتصادي والذي يتضمن في الغالب البنود التالية:

– إلغاء الرقابة على أسعار الصرف الأجنبي.
– تصنيف القطاع العام وإلغاء الدعم الحكومي في مجالات الغذاء والصحة والتعليم، وتفعيل دور القطاع الخاص.
– تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.
– رفع أسعار الطاقة والكهرباء والمحاصيل الزراعية.
– تقديم الخدمات للمواطنين بسعرها الحقيقي.
– تخفيض قيمة العملة[1].

لكن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة الديون هو بمثابة طلب الدولة من الصندوق أن يلعب دور الوسيط بينها وبين الدولة الدائنة في نادي باريس، ويتم وضع شروط يتفق عليها خلال خطوتين هما:

الخطوة الأولى: تتفق الدولة المدينة مع صندوق النقد الدولي على مجموعة من برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، تضم سياسات اقتصادية لعلاج الاختلالات من جهة وتمكين الدولة من تسديد الديون الخارجية من جهة أخرى، حيث تسعى هذه السياسات والبرامج إلى ضمان قدرة الدولة المدينة على سداد التزاماتها تجاه الدول الدائنة التي لا يهمها في الأصل أثر الأخذ بهذه البرامج على المستقبل الاقتصادي للدولة المدينة، وتمثل هذه الخطوة الشرط الأول للدخول في مفاوضات مع الدول الدائنة العضوة في نادي باريس لإعادة جدولة ديونها، لأن هذه الخطوة ما هي إلاّ مرحلة تمهيدية شرطية لإعادة جدولة الديون.

[1] سامح محمود أبو العينين، أبعاد أزمة المديونية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، مصر، جويلية 1988م، ص ص171-172.

الخطوة الثانية: يتم في هذه الخطوة الحصول على موافقة جماعية من الدول الأعضاء بنادي باريس على شروط إعادة الجدولة المدينة وكل دولة دائنة على حدا، لأن هذه الأخيرة تعتبر عملية إعادة جدولة الديون تضحية من جانبها لصالح الدول المدينة[1].

وقد مرت الدول العربية التي لجأت إلى إعادة جدولة ديونها بهذه المراحل وقبلت كل الشروط وأهمها مصر ولبنان وتونس والمغرب. وبعد قبول الشروط تم توقيع اتفاقية مع نادي باريس، وتحدد شروط التصرف المالي والاقتصادي في الديون من قبل الدولة المدينة: وهنا يبدأ التدخل في الشؤون الاقتصادية للدولة المدينة وذلك عبر السياسات التي تعتبر آليات لتنفيذ هذه الشروط[2].

وفي السنوات الأخيرة بدأت الشروط تدور حول مكافحة الفساد، وتوفير مبادئ الديمقراطية أو مبادئ الحكم الرشيد، وحماية حقوق الأقليات السياسية والدينية، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م بدأت هذه المنظمات والهيئات تطالب بإجراءات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الدول كشرط لتدفق رؤوس الأموال إليها، وكذلك مدى احترامها لحقوق الإنسان[3].

ومعظم هذه الشروط هي شروط موجهة فقط للدول النامية والفقيرة وبالتحديد الدول العربية والإسلامية خاصة محاولة منها لاستغلال ظروفها الاقتصادية لإجبارها على انتهاج سياسات تحقق مصالح الدول الصناعية الكبرى كونها المسير لمعظم الهيئات المالية الدولية.

ب- الأسس التي تقوم عليها: هناك أسس ترتكز عليها الشرطية، منها أسس قانونية، ومنها مسوغات اعتبرت كأساس منطقي للشرطية، وهي:

إن مبدأ الشرطية قد تأسس بموجب أحكام اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، فقد نصت على: "**توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية ومن ثم إعطاؤها الفرصة لتصحيح اختلالات التي تصيب موازين من مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير من شأنها الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني والدولي**"[4].

---

[1] علي مغاوري شلبي، مرجع سابق.

[2] صباح نعوش، إعادة جدولة الديون الخارجية، مقال منشور على موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net، تاريخ النشر: 2004/10/03، تاريخ الإطلاع: 2023/04/02.

[3] علي مغاوري شلبي، مرجع سابق.

[4] اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المادة الأولى، البند الخامس، مرجع سابق، ص2.

يستنتج من خلال هذا البند أن من ضمن أهداف الصندوق هو توفير الثقة للأعضاء ومنحهم مساعدات من موارد الصندوق بصفة مؤقتة وبضمانات كافية؛ هذه الضمانات هي مبدأ الشرطية، حيث تكون من الجانبين، جانب استرجاع قيمة القرض وجانب تصحيح الاختلالات التي تم الاقتراض لتصحيحها دون انتهاج سياسات من شأنها المساس بالرخاء على المستوى الداخلي أو الدولي كسياسة خفض الإنفاق بتقليص الخدمات العامة، وزيادة في قيمة الضرائب بهدف خفض العجز في الموازنة، والسيطرة على تفاقم الديون ورفع مستويات النمو الاقتصادي، كما نصت الاتفاقية على: "**يعتمد الصندوق سياسات لاستخدام موارده العامة بما في ذلك سياسات بخصوص إنفاقات الاستعداد الائتماني أو الإنفاقات المماثلة كما يجوز له اعتماد سياسات خاصة للمشكلات الخاصة المتعلقة بميزان المدفوعات، والتي من شأنها مساعدة البلدان الأعضاء في حل مشكلات موازين المدفوعات على نحو يتوافق مع أحكام هذه الاتفاقية وإرساء الضمانات الوقائية الكافية لسلامة الاستخدام المؤقت لموارد الصندوق العامة**"[1].

يستشف من هذه المادة أن الشرطية تنشأ عند وضع الصندوق للسياسات المتعلقة باستخدام موارده العامة ومنها السياسات المتعلقة باتفاقات الاستعداد الائتماني أو الترتيبات الائتمانية المماثلة وباقي التسهيلات التي تمنح وفقا لشروط، ويجوز له أن يضع سياسات خاصة لمواجهة المشاكل التي قد تمس بميزان المدفوعات وذلك بمساعدة البلدان الأعضاء على حل مشاكل كهذه وفق أحكام هذه الاتفاقية وبشكل ملائم يضمن الاستخدام المؤقت لموارد الصندوق.

وهناك مسوغات اعتبرت كأساس للشرطية، منها:

– أن صندوق النقد الدولي ليس مؤسسة لتقديم المساعدات المالية الإنمائية، وعليه فإن استخدام موارده لهدف محدد وهو تصحيح اختلالات موازين مدفوعات الدول المقترضة.

– أن الصندوق يعتمد على مبدأ الشرطية كوسيلة لحماية سيولته الخاصة، وذلك بفرض الشروط التي يراها كفيلة لضمان استرجاع هذه القروض، وعلى هذا الأساس فإن الشرطية تكون مسوغة لهذا السبب.

[1] اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المادة 5، القسم 3، مرجع سابق، ص8.

– أن الصندوق يملك العديد من المعلومات والخبرات تمكنه أكثر من أي حكومة من تقديم التصحيحات اللازمة لإصلاح الخلل في موازين المدفوعات وفقا لشروط يعتبرها لازمة من أجل هذا الإصلاح.

– أن الصندوق يستطيع تقدير الآثار الخارجية التي قد تتجاهلها الحكومات عند صياغة سياستهم الاقتصادية الداخلية، ولذلك لابد أن يتدخل ليوصي باعتماد سياسات من شأنها تحقيق ما هو في مصلحة البلد المقترض.[1]

المطلب الثالث: التسهيلات والقروض التي منحها صندوق النقد الدولي

من مسؤوليات صندوق النقد الدولي الأساسية منح القروض لبلدانه الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها مشكلات تمويلية فعلية أو محتملة، وتساهم هذه المساعدات المالية في دعم جهود البلدان الأعضاء لإعادة بناء احتياطاتها الدولية، وتثبيت عملاتها المحلية، والاستمرار في تغطية مدفوعات الاستيراد، واستعادة الأوضاع المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي القوي، لذلك استحدث الصندوق على مدار السنوات أدوات أو تسهيلات متنوعة للإقراض تم تصميمها بحيث تلاءم خصوصيات بلدانه الأعضاء على اختلاف مواصفاتها، ومن بين التسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء نذكر منها:

أولا: التسهيلات الموجهة لإقراض الدول منخفضة الدخل: تعتبر هذه التسهيلات نوع من برامج الإقراض الميسرة الجديدة للبلدان منخفضة الدخل، ولمساعدتها على تحقيق مركز اقتصادي مستقل وقابل للاستمرار؛ تم إصلاحها عام 2010م تجاوبا مع التغيرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية التي سادت هذه البلدان، حيث عزز الصندوق دعمه للبلدان الفقيرة عن طريق زيادة قدرها 50% من الموارد المتاحة لها بشروط ميسرة، مع سعر فائدة صفري، وعلى هذا الأساس أنشأ الصندوق صندوق استئماني للنمو وللحد من الفقر[2].

[1] عبد الرزاق ناجي محمد الواقدي، مرجع سابق، ص ص134–135.

[2] دعم صندوق النقد الدولي لبلدان الدخل المنخفض، صحيفة الوقائع، صندوق النقد الدولي، مقال منشور على موقع: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/poor.htm، تاريخ النشر: أكتوبر 2016م، تاريخ الإطلاع: مارس 2023.

ويتيح من خلال هذه التسهيلات 03 أنواع جديدة للإقراض الميسر[1]:

1- التسهيل الائتماني الممتد: جاء هذا التسهيل خلفا لتسهيل النمو والحد من الفقر الذي حل بدوره محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي، وهو يعتبر أداة الصندوق الأساسية لتقديم الدعم المتوسط الأجل للبلدان المنخفضة الدخل، والتي قد تختل موازين مدفوعاتها لفترة مطولة، فيقدم لها التمويل دون فوائد مع فترة سداد تتراوح ما بين 05 إلى 10 سنوات.

2- تسهيل الاستعداد الائتماني: يقدم الصندوق من خلال هذا التسهيل الدعم المالي لهذه البلدان تلبية لحاجيات محتملة ولاستخدامات وقائية أو فعلية، لاختلالات قصيرة الأجل دون فوائد في فترة استحقاق تتراوح بين 4 إلى 8 سنوات.

3- التسهيل الائتماني السريع: يمكن هذا النوع من التسهيلات هذه البلدان من الحصول على مساعدات مالية سريعة لاحتياجات عاجلة في ميزان مدفوعاتها، بشروط محدودة مع السماح لها بسحب دفعات متكررة على مدار فترة معينة مبلغ قرض محدد بسعر فائدة صفري وأجل استحقاق يتراوح بين 05 إلى 10 سنوات.

ثانيا: التسهيلات الموجهة لإقراض البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل: وهي التسهيلات التي يقدم بموجبها الصندوق القرض بشروط غير ميسرة وبفوائد معتبرة، ويختلف الحد الأقصى لمبلغ القرض الذي يجوز للبلد العضو الحصول عليه من الصندوق حسب نوع القرض المطلوب ومن أهم هذه التسهيلات:

1- اتفاقات الاستعداد الائتماني: وتعتبر هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في صندوق النقد الدولي، صممت لمساعدة البلدان على معالجة المشاكل التمويلية التي تواجه ميزان المدفوعات على المدى القصير بمساعدات قصيرة إلى متوسطة الأجل، إلاّ أن هذه العملية تكون مشروطة باعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل هذه المشكلات خلال فترة زمنية معقولة، وضمان لاسترداد الدين مع الفائدة وهي عادة ما تتراوح مدتها ما بين 12 إلى 24 شهرا بشرط أن يتم السداد خلال 03 إلى 05 سنوات من الحصول على القرض[2].

[1] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018م، ص ص50-51.

[2] لطرش ذهبية، مؤسسات العولمة الاقتصادية، محاضرات موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر، 2016م-2017م، ص68.

2- خط الائتمان المرن: خصص صندوق النقد الدولي هذا النوع من التسهيلات للبلدان التي تتمتع بالقدرة البالغة؛ وهي الأهلية التي تمكنها من الاستفادة من هذا التسهيل لمدة عام أو عامين، مع التأكد من مدى محافظتها واستيفائها على شرط الأهلية، وتتقرر الموارد المتاحة من خلال هذا التسهيل حسب كل حالة على حدا وعلى عكس اتفاقات الاستعداد الائتماني لا يشترط للحصول على موارد هذا الخط تنفيذ سياسات اقتصادية معينة، بل تكفي الأهلية كشرط كفيل لها[1].

3- خط الوقاية والسيولة: أجرى صندوق النقد الدولي تعديلات على شروط الإقراض من خلال استبدال خط الائتمان الوقائي بخط السيولة والوقاية بهدف زيادة درجة المرونة في التسهيلات، وتلبية احتياجات السيولة لدى البلدان الأعضاء التي ترتكز اقتصادياتها على أسس قوية وسليمة، لكن مع معايير أقل للحصول على الأهلية التي حالت دون تمكنها من الاستفادة من خط الائتمان المرن، وتتراوح مدة هذا التسهيل إما 06 أشهر، أو ما بين عام أو عامين (02)، فهي تقوم على أساس قصير الأجل[2].

4- تسهيل الصندوق الممتد: يساعد صندوق النقد الدولي البلد الذي يتعرض ميزان مدفوعاته لمشاكل تتطلب لعلاجها عملية تصحيح هيكلية؛ ويكون ذلك عن طريق هذا التسهيل الذي يتميز عن باقي التسهيلات بوجود برنامج يغطي فترة أطول للإصلاح الهيكلي متوسط إلى طويل الأجل، وعند الاقتراض يلتزم البلد المقترض بتنفيذ سياسات للتغلب على مشكلاته الاقتصادية والهيكلية مع الالتزام بالشرطية التي ترتكز على الإصلاحات الهيكلية، بالإضافة إلى السياسات التي تحافظ على الاستقرار الاقتصادي[3].

5- أداة التمويل السريع: جاء الصندوق بهذا التسهيل ليحل محل سياسات المساعدة في حالات الطوارئ، ويقدم من خلاله مساعدات مالية سريعة وبشروط محدودة لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياطات تمويلية عاجلة[4].

---

[1] سهير سعودي، مرجع سابق، ص20.

[2] مرجع نفسه، ص20.

[3] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص47.

[4] مرجع نفسه، ص48.

ثالثا: تسهيلات أخرى

1- مساعدات الطوارئ: هذه المساعدات في عام 1962م لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها، وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995م لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت لتوّها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية، وتخضع قروض الطوارئ لمعدل الرسم الأساسي، وإن كان يجوز لبعض البلدان الحصول على دعم لتخفيض الفائدة، شريطة توافر هذا الدعم، ويجب سداد القروض وفق هذا التسهيل في غضون 03 -05 سنوات[1].

2- تسهيل التمويل التعويضي: يقدم صندوق النقد الدولي هذا النوع من التسهيلات للدول النامية المصدرة للموارد المالية كتعويض لها عن التقلبات الحادة في أسعار صادراتها من المواد الأولية نتيجة ظروف خارجة عن إرادتها مثل إصابة المحاصيل الزراعية بآفات زراعية أو حلول موسم زراعي غير ملائم نتيجة للجفاف وعدم سقوط الأمطار مما يلحق بالدولة أضرارا كبيرة. وللتخفيف من الآثار الاقتصادية لهذه الصدمات الخارجية يسمح لهذه الدول الأعضاء في الصندوق باقتراض ما يصل إلى 95% من حصتها بموجب هذا التسهيل على أن يتم سداده خلال الفترة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات[2].

3- التسهيلات النفطية: هي قروض ميسرة تقدم للدول الأعضاء المستوردة للنفط والتي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها[3].

4- تسهيل تمويل النمو والحد من الفقر: وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات، أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي التكاليف المدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي تقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض.

---

[1] بوثلجة حنان، مرجع سابق، ص27.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص477.

[3] موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2008م، ص172.

5- تسهيل الاحتياطي التكميلي: وهو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهرة في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق[1].

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009م، ص316.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نخلص إلى القول أن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة مالية عالمية تقوم بالإشراف على النظام النقدي الدولي. حيث تسيطر الدول الصناعية المتقدمة الخمس الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة الصندوق، وتنفرد الولايات المتحدة بـ 20% من القوة التصويتية وذلك لأنها تملك 20% من رأس مال الصندوق.

إن معظم القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها الصندوق كانت تأخذ طريقها إلى الدول الصناعية المتقدمة، وهذا ما حدث حيث لم تنل منها الدول النامية إلا القليل وحصلت الدول المتقدمة على النصيب الأكبر منها.

الفصل الثاني:

فعاليات صندوق

النقد الدولي

تمهيد:

شهد المجتمع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية عددا من المتغيرات الأساسية التي شملت مختلف جوانب الحياة المعاصرة، كظهور المؤسسات الاقتصادية الدولية الفاعلة في إعادة توجيه السياسة الدولية على المستوى الاقتصادي والسياسي للدول، وقد تعاظم دورها في ظل الأزمات التي تعاني منها معظم الدول وخاصة النامية منها، أين لعب صندوق النقد الدولي كأحد هاته المؤسسات الدور الرئيسي في إيجاد حلول لهذه الأزمات عن طريق العمل مع الأطراف المعنية، وإتاحة موارده للعديد من الدول مقابل تبني وتنفيذ السياسات والبرامج الإصلاحية التي يوصي بها، والتي كان لها الأثر البارز في التأثير على المنظومة الاقتصادية، الاجتماعية السياسة والقانونية لهذه الدول.

وفي دراستنا لفعاليات صندوق النقد الدولي سنحاول في مقام أول التطرق لأعضاء صندوق النقد الدولي (حقوق والتزامات)، إيجابيات وسلبيات الصندوق، وكذا عضوية الجزائر في صندوق النقد الدولي، لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي سنتناول في **(المبحث الأول)** آليات عمل صندوق النقد الدولي، أما في **(المبحث الثاني)** سندرس تقييم صندوق النقد الدولي.

المبحث الأول: آليات عمل صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي باعتباره منظمة دولية تتمتع بالاستقلالية والشخصية القانونية التي تكفل له الحقوق وتلزمه الواجبات، كان من الضروري أن تتوافر له أدوات تكون له إراداته في التعبير والتي يباشر من خلالها وظائفه وسلطاته، كما يعد الصندوق من أهم مصادر التمويل التي تقوم بتمويل وإقراض البلدان ومساعدتها وهذا للدول الأعضاء من خلال موارده أو من خلال التدخل بواسطة سياساته وبرامجه.

وفي سبيل عرض آليات الصندوق سنتناول هذه النقطة أولا من خلال التطرق إلى أعضاء صندوق النقد الدولي **(المطلب الأول)**، وثانيا إلى تحديد حقوق والتزامات الدول الأعضاء **(المطلب الثاني)**، وأخيرا سنتطرق إلى موارد صندوق النقد الدولي وشروط الحصول على هذه الموارد **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: أعضاء صندوق النقد الدولي

يتيح الصندوق فرصة لأي دولة مستقلة الانضمام له شريطة أن يوافق على الالتزام بالنظام الأساسي للصندوق بما في ذلك من حقوق وواجبات ويضم 188 بلدا أغلبهم من الدول الصناعية الكبرى علما أن أي بلد عضو له حق الانسحاب من الصندوق وقت ما يشاء وله الحق أيضا بالعودة إليه[1].

المادة الثانية:

القسم الأول: أعضاء الصندوق الأصليون هم البلدان التي شاركت في المؤتمر النقدي والمالي للدول المتحدة والتي قبلت حكوماتها الانضمام إلى الصندوق قبل 31 ديسمبر 1945م.

جدول رقم (01): الدول المشاركة في مؤتمر برتن وودز.

استراليا	الإكوادور	لكسمبورغ	البيرو	الدانمراك
بلجيكا	مصر	المكسيك	الفلبين	إيرلندا
بوليفيا	و.م.أ	زيلاندا	بولونيا	اليونان
كندا	غواتيمالا	نيكاراغوا	بريطانيا	يوغسلافيا
الشيلي	هايتي	النرويج	السلفادور	هولندا
الصين	الهندوراس	بانما	تشيكوسلوفاكيا (سابقا)	الباراغواي

[1] عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999م، ص289.

كولومبيا	الهند	فنزويلا	إفريقيا الجنوبية	ليبيريا
كوستاريكا	العراق	إثيوبيا	الاتحاد السوفياتي	الدومينكان
كوبا	إيران	فرنسا	الأوروغواي	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات الواردة في:

– موسوعة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية وإعادة الجدولة، ماي 2012.

– ميثم عجام صاحب، التمويل الدولي، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008م، ص172.

– أسماء مخاليف، سياسات المنظمات الدولية والعولمة الاقتصادية –صندوق النقد الدولي كنموذج–، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات ومالية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011م–2012م، ص12.

القسم الثاني: الأعضاء الآخرون: عضوية الصندوق متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت والشروط التي يحددها مجلس المحافظين، وتستند هذه الشروط بما فيها شروط الاكتتاب إلى مبادئ تنسجم مع المبادئ المطبقة على البلدان التي سبق قبولها كأعضاء[1].

الحصص والتصويت Quotas And Voting

تنص اتفاقية الصندوق على وجوب كل بلد عند انضمامه إلى الصندوق بدفع مبلغ يدعى باكتتاب الحصة (Quotas Subscription) وهو نوع من رسم العضوية يسدد معظمه بالعملة المحلية، وتستخدم الحصة التي يعبر عنها بوحدات SDRs للأغراض التالية:

– كمصدر لإقراض الدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات تمويلية.

– كمعيار بيد الصندوق لتحديد حصة العضو من قروض وموارد الصندوق بما في ذلك SDRs.

– تعد حصة البلد العضو أساسا لتحديد حجم قوته التصويتية (أي قدرته على الاشتراك في تحديد سياسات الصندوق)، وتحدد هذه الحصة عن طريق قيام الصندوق بتحليل ثروة العضو وأدائه الاقتصادي.

وتجرى مراجعة الحصص مرة واحدة كل خمس (05) سنوات يمكن تعديلها (بالزيادة والنقصان) وفقا لاحتياجات الصندوق –أي متطلبات السيولة الدولية– والقدرة الاقتصادية للبلد

[1] اتفاقية صندوق النقد الدولي، المادة الثانية، القسم الثاني، مرجع سابق، ص3.

العضو ونمو الاقتصاد العالمي، وقد تطورت أحجام الحصص منذ نشأة الصندوق وحتى الوقت الحاضر حيث تضاعفت بحوالي 26 مرة خلال الفترة 1945م-1994م وتعد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر حصة بالصندوق بوصفها من أكبر دول العالم اقتصاديا لتسهم بحوالي 18% من مجموع الحصص (أي بنحو حوالي 37 مليار دولار)[1].

وقد نص القانون الداخلي للصندوق على إمكانية إعادة النظر في حجم الحصص لكافة الدول الأعضاء شريطة أن توافق الدولة المعنية على تعديل حصتها، ولا يعتبر التعديل نافذ المفعول إلا بعد موافقة الأعضاء الذين يمثلون ثلثي الحصص في رأس مال الصندوق.

وعلى هذا الأساس أقرت سبع (07) زيادات لمجموع حصص الأعضاء في الصندوق خلال الفترة 1946م-1990م وشملت هذه الزيادات حصص الأعضاء الجدد والزيادات العامة (زيادة حصص جميع الأعضاء بدون استثناء) والزيادات الخاصة أو الفردية (حصول بعض الدول على موافقة الصندوق على إجراء تعديلات في قيمة حصصها الفردية بما يتناسب مع ما طرأ في أوضاعها الاقتصادية مقرنة بالدول الأخرى)[2].

جدول رقم (02): حصص وأصوات الدول الأعضاء في الصندوق في نهاية أفريل 1990.

مجموعات الدول الأعضاء	حجم الحصص (ألف وحدة سحب خاصة)	نسبة الحصة إلى مجموع الحصص	عدد الأصوات لكل مجموعة	نسبة أصوات المجموعات إلى مجموع الأصوات
إجمالي حصص جميع الدول الأعضاء	90.132.550	100	927.718	100
الدول الصناعية الغربية (1)	56.344.300	62.30	568.443	61.30
مجموعة السوق المشتركة (2)	26.528.700	29.43	268.287	28.9
الولايات المتحدة الأمريكية	17.918.300	19.9	179.433	19.9
مجموعة الدول المصدرة للنفط أوبك (3)	9.912.500	11.0	102.375	11.0

[1] عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص ص289-290.

[2] ميثم عجام صاحب، مرجع سابق، ص ص183-184.

مجموعة الأقطار العربية	8.055.900	8.94	80.112	8.6

(1) جميع الدول الصناعية الكبرى بما فيها السوق المشتركة (ما عدا سويسرا) وعددها 20 دولة صناعية.

(2) مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة وعددها 12 دولة.

(3) منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك.

المصدر: ميثم عجام صاحب، التمويل الدولي، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008م، ص189.

المطلب الثاني: حقوق والتزامات الدول الأعضاء

يمنح الصندوق لكل دولة عضو مجموعة من الحقوق وفي مقابله تلتزم بالعديد من الواجبات.

الفرع الأول: حقوق الدول الأعضاء

للبلد العضو عدد من الحقوق يمكن أن يستفيد منها بالانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي وتتمثل في:

1- حق السحب من موارد الصندوق: يحق للبلد السحب من موارد الصندوق بتقديم طلب الشراء، قصد الحصول على عملات أجنبية أو حقوق السحب الخاصة مقابل الدفع بعملة البلد المحلية على أن لا يكون الشراء (السحب) لزيادة رصيد البلد من عملته لدى الصندوق بمبلغ يزيد عن 25% من حصته، ولا يحق للصندوق أن يعترض على أي طلب للشراء في إطار الشريحة الاحتياطية، هذا ما يؤكد حقه في استخدام الموارد لتغطية عجز مؤقت في ميزان المدفوعات بالسحب على الشريحة الاحتياطية، وشرائح الائتمان، كما له الحق في السحب، وفق تسهيل تمويلي لمقابلة الهبوط الطارئ في حصيلة صادراته على أن يكون هذا الهبوط ناتجا عن عوامل خارجية عن إدارة البلد، مثل سوء الأحوال الجوية بالنسبة للمحاصيل الزراعية أو تدهور الأسعار العالمية التي لا يمكن التحكم فيها[1].

2- حق الائتمان المتاح (الاستعداد للائتمان): يحق للبلد العضو الذي وصل إلى أوضاع اقتصادية سيئة نتج عنها اختلال دائم في ميزان المدفوعات أن يدخل في مفاوضات مع

[1] اتفاقية صندوق النقد الدولي، المادة 5، القسم 7، مرجع سابق، ص16.

صندوق النقد الدولي للحصول على إمضاء "اتفاق استعدادي ائتماني" ويحق بموجبه للبلد العضو القيام بعمليات الشراء من حساب الموارد العامة، وذلك خلال مدة معينة (عادة سنة) وفي حدود مبلغ محدد وفق نص هذا الاتفاق، الذي يتيح للعضو حق الدخول للاستفادة من موارد الصندوق، بسبب الأوضاع التي حلت به وذلك بالاستفادة من خط للقروض التي توضع تحت تصرف البلد بعد أن يلتزم بتطبيق الشروط والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقيات.

3- حق المشاركة في عمليات إدارة حقوق السحب الخاصة: يحق للبلد العضو المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة، عن طريق ممثل ينوب البلد ويعمل لدى إدارة حقوق السحب الخاصة كمستشار مالي دولي لدى البلد العضو، كما يأخذ الصندوق برأيه الفني ويعتبره ذا قيمة كبيرة عند عقد اتفاق بين البلد والصندوق، مثلا عند تقديم قروض أو في حالة استثمار رأس مال أجنبي في الصندوق أو عند الحصول على تسهيلات لتسيير تجارة البلد[1].

4- حق الاستفادة من المعونة الفنية (المادية): تقدم من قبل الصندوق للدول الأعضاء على شكل استشارات دورية، بحكم الاتصالات المستمرة الواسعة حيث يتمتع الصندوق بخبرة كبيرة في توجيه السياسات الاقتصادية لذلك يحق له أن يشارك بمعوناته الفنية، في توجيه الدول الأعضاء عن طريق تقديم اقتراحات فيما يخص السياسات المطبقة على المستوى العالمي، مع بحث تطوير الصادرات في الأجل البعيد، هذا لما يبدي الأعضاء استعدادهم للتعاون مع الصندوق فيما يخص حل مشكلاتهم الداخلية، وإيجاد حلول للمشاكل الخارجية التي تخصهم.

5- حق إنهاء العضوية: يحق لأي عضو مشترك أن ينهي في أي وقت اشتراكه في إدارة حقوق السحب الخاصة بواسطة إبلاغ الصندوق في مقره بخطاب كتابي، فبمجرد إنهاء حق الاشتراك في الإدارة ينتهي حق العضوية ويعد منسحبا من الصندوق، مما يوقف كل العمليات والمعاملات بين الصندوق والبلد العضو، فيتم تصفية الحسابات بينها[2]، ومن الدول التي انسحبت إراديا كوبا والاتحاد السوفياتي سابقا.

يحق لأي بلد عضو الانسحاب من الصندوق في أي وقت يشاء وذلك بإبلاغ الصندوق خطيا في مقره ويصبح الانسحاب نافذا من تاريخ استلام هذا الإبلاغ[3].

---

[1] اتفاقية صندوق النقد الدولي، المادة 21، مرجع سابق، ص45.

[2] مرجع نفسه، المادة 24، القسم الأول، ص48.

[3] مرجع نفسه، المادة 26، القسم الأول، ص50.

الفرع الثاني: التزامات الدول الأعضاء

على كل بلد عضو ما يلي:

– أن تستهدف سياسته المالية والاقتصادية تشجيع النمو الاقتصادي المنتظم في إطار استقرار معقول للأسعار، على أن يراعى في ذلك ظروفه الخاصة.

– أن يسعى لتحقيق الاستقرار بتهيئة أوضاع أساسية سليمة في الميدانين الاقتصادي والمالي، وبإقامة نظام نقدي يمنع حدوث اضطرابات عشوائية.

– أن يتجنب التدخل في أسعار الصرف أو في النظام النقدي الدولي من أجل إعاقة التصحيح الفعال في موازين المدفوعات، أو لكسب ميزة تنافسية غير عادلة اتجاه سائر البلدان الأعضاء.

– أن يتبع سياسات صرف تتفق مع الالتزامات المنصوص عليها[1].

المطلب الثالث: موارد صندوق النقد الدولي وشروط الحصول على هذه الموارد

الفرع الأول: موارد صندوق النقد الدولي

يتكون رصيد الصندوق بصفة أساسية من العملات التي تقدمها الدول الأعضاء جميعا كل بحسب حصتها المحددة لها، وكذلك من الموارد الخاصة للصندوق مثل العمولة التي يحصل عليها معاملات الدول الأعضاء معه عندما تلجأ إلى موارده، والعمولة التي يحصل عليها عندما يتعامل مع هذه الدول في الذهب بيعا وشراء، والفائدة التي يحصل عليها من استثماره في الملايين من الدولارات والذهب في أذونات الخزينة الأمريكية[2].

ويجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل استكمال الموارد المتاحة من حصصه ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة، لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي:

– الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB): تم إنشاؤها عام 1962م ويشارك فيها أحد عشر مشتركا (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية).

[1] اتفاقية صندوق النقد الدولي، المادة 4، القسم الأول، مرجع سابق، ص12.

[2] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2004م، ص113.

– الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB): تم استحداثها عام 1997م ويشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة. وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 46 بليون دولار أمريكي)[1].

1- الحصص والقوة التصويتية في الصندوق: رغم خلو الاتفاقية المنشئة للصندوق من الضوابط التي يمكن بموجبها تحديد حصة كل عضو في الصندوق، إلا أنها أوضحت الطريقة التي يتم بها سداد حصة كل دولة في الصندوق، إذ يتوجب على كل بلد يريد أن يصبح عضوا في الصندوق أن يسدد بحسب النصوص الأصلية لهذه المؤسسة 25% من حصته بالذهب و75% بعملته الوطنية[2]. ويمكن أن تدفع نسبة 25% بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية[3].

وقد قام صندوق النقد الدولي على أساس نظام الحصص وفقا لمعايير تأخذ في الاعتبار وضع الدولة في الاقتصاد العالمي، منها حجم التجارة الدولية لكل دولة وحجم الناتج القومي كما لعبت الاعتبارات السياسية دورا في تحديد هذه الحصص ويتوقف على حجم حصة الدولة مدى قدرتها على الالتجاء إلى الصندوق للاقتراض بالإضافة إلى أن التصويت في مجلس إدارة الصندوق يحسب على أساس هذه الحصص ويعاد تقدير الحصص كل خمس سنوات[4]. وعليه فإن القوة التصويتية المستخدمة في إدارة الصندوق تختلف من دولة إلى أخرى ويمكن حسابها على أساس أن اتفاقية الصندوق تمنح كل دولة عضو في الصندوق 250 صوتا بالإضافة إلى صوت واحد لكل 100000 دولار من حصتها[5].

وتتركز القوة التصويتية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تصل قوتها التصويتية إلى ما يقارب 20% وبريطانيا بقوة تصويتية تصل إلى 6.6% ثم ألمانيا وتصل قوتها التصويتية إلى 5.8% وفرنسا 4.8% واليابان 4.5%، أي أن الدول الخمسة الكبرى تملك حوالي 41.7% من القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي نظرا لأنها شاركت منذ تأسيسه بأكبر الحصص

[1] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص270.

[2] ميشيل لولار، ترجمة هشام متولي، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1990م، ص30.

[3] أحمد محمد الجيوسي، آثار العولمة في الرفاهية، ط1، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص66.

[4] عماد محمد الليثي، التبادل الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م، ص207.

[5] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص470.

في موارد الصندوق، وأهمهم على الإطلاق هي الولايات المتحدة الأمريكية كما هو واضح والتي تملك تقريبا خُمس القوة التصويتية في الصندوق ولها حق الفيتو على قراراته[1].

2- مضاعفة الحصص وتعديل كبير في أنصبة الحصص: في 2010/12/15 وافق مجلس المحافظين على مجموعة من الإصلاحات بعيدة الأثر في نظام الحصص والحوكمة مستكملا بذلك المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. وبمجرد اعتماد البلدان الأعضاء مجموعة الإصلاحات المقترحة وتنفيذ هذه الإصلاحات سوف تتحقق زيادة غير مسبوقة في مجموع الحصص بنسبة 100% وتعديل كبير في أنصبة الحصص بحيث تصبح انعكاسا أفضل لتغير مراكز البلدان الأعضاء من حيث أوزانها النسبية في الاقتصاد العالمي

وسوف تؤدي المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص إلى النتائج التالية:

- مضاعفه حجم الحصص من حوالي 238.4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى حوالي 476.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة.
- تحويل نسبة من أنصبة الحصص تزيد عن 6% من البلدان الأعضاء زائدة التمثيل إلى البلدان الأعضاء ناقصة التمثيل.
- تحويل نسبة من أنصبة الحصص تزيد عن 6% لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية.
- تعديل كبير في أنصبة الحصص تصبح بموجبها الصين ثالث أكبر بلد عضو في الصندوق، وتدخل أربعة بلدان من مجموعه بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (البرازيل، الصين، الهند، وروسيا) ضمن البلدان صاحبة أكبر 10 حصص في الصندوق.
- الحفاظ على أنصبة الحصص والأصوات المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء.

وسوف تتشكل بحلول يناير 2013 مراجعة شاملة لصيغة الحصص الحالية، والتي كانت أساس العمل خلال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، ومن المقرر أيضا تقديم موعد الانتهاء من المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بنحو عامين ليتم استكمالها في يناير 2014[2].

[1] عماد محمد الليثي، مرجع سابق، ص207.

[2] طاجين سارة، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، جامعة سطيف 1، 2011م-2012م، ص ص 10-13.

الفرع الثاني: شروط الحصول على موارد صندوق النقد الدولي

من الضروري الإشارة إلى أن الصندوق يشترط عدة شروط للحصول على موارده ويتمثل بعضها فيما يلي:

– أن لا تكون العملة التي يطلبها العضو نادرة، أي أن الصندوق غير قادر على تلبية حاجة العضو منها استنادا إلى كون الطلب عليها من قبل الدول الأخرى من الصندوق يزيد عما متوفر منها لدى الصندوق.

– تقديم مبررات وأسباب اقتصادية مقبولة توفر عنصر القناعة لدى الصندوق للاستجابة إلى الطلب.

– أن تتمتع الدولة التي تطلب الحصول على موارد الصندوق بسمعة وتعامل جيد معه من خلال الخبرة السابقة في هذا التعامل، وبحيث لا يوجد فيه ما يبين مخالفتها لأحكام الصندوق ونظامه الأساسي وأن يتم الاقتراض وفقا للقواعد والأنظمة المقررة.

– حصر الموارد التي يتم الحصول عليها من الصندوق في الغرض الذي منحت من أجله، بحيث يتم الاقتصار في استخدامها على هذا الغرض والذي يتصل عادة بعلاج العجز في ميزان المدفوعات.

– قيام الدولة بإعادة شراء عملاتها والعملات الأجنبية التي قامت بشرائها عند الاقتراض حتى يتيسر للصندوق المحافظة على استمرارية نشاطه في تلبية حاجة الدول الأخرى للموارد اعتمادا على ذلك[1].

[1] بعداش وليد، مرجع سابق، ص ص19–20.

المبحث الثاني: تقييم صندوق النقد الدولي

يلعب صندوق النقد الدولي دورا كبيرا في إدارة الأزمات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وقد انعكس ذلك على الدول المستفيدة من برامجه.

ومن أجل تقييم صندوق النقد الدولي تم تقسيم هذا المبحث إلى دور صندوق النقد الدولي **(المطلب الأول)**، كما سنتطرق إلى تحديد الآثار الإيجابية والسلبية لصندوق النقد الدولي وكيفية معالجة هاته السلبيات **(المطلب الثاني)**، وأخيرا سيتم التطرق إلى الجزائر وصندوق النقد الدولي **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي

تعددت وظائف الصندوق من حيث موضوعها ومنهجها، ومن حيث مكانها وقدم المساعدات في العديد من المناطق سواء في الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا، إضافة لمعالجته لأوضاع ما بعد الحروب والأزمات وتنمية اقتصادية الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

الفرع الأول: في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يسهم الصندوق بدور فعال في مساندة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جهودها لاعتماد سياسات وإصلاحات اقتصادية تهدف إلى تقوية أدائها الاقتصادي ورفع مستويات معيشتها، وتتخذ أشكال هذه المساندة أشكال متعددة من مناقشات وإبداء للمشورة ومساعدات فنية وتدريب بالإضافة إلى الإقراض.

وتستفيد في الوقت الراهن ثلاثة دول في المنطقة –الأردن، باكستان، وجمهورية موريتانيا الإسلامية– من الموارد المالية التي يتيحها الصندوق في ظل البرامج المدعمة بموارده، إضافة إلى بلدان أخرى حصلت على قروض آخرها جيبوتي والجمهورية اليمنية وركز عمل الصندوق في المنطقة على الجوانب التالية بشكل خاص:

1- إصلاح القطاع العام: أسهمت مشورة الصندوق ومساعداته الفنية في تحسين إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن أبرز النجاحات في هذا الصدد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في كل من: السودان، لبنان، وجمهورية موريتانيا الإسلامية، وإصلاح ضرائب الدخل في كل من: باكستان، المملكة العربية السعودية، لبنان، والجمهورية اليمنية، وإدارة الإنفاق في كل من: الأردن، باكستان، تونس، السودان، الضفة الغربية، غزة، وجمهورية

موريتانيا الإسلامية، إضافة لتقديم الصندوق مساندة قوية لعملية الخصخصة ويحقق فيها نتائج بارزة كما حدث في كل من: الأردن، باكستان، تونس، جيبوتي، السودان، لبنان، مصر، المغرب، وجمهورية موريتانيا الإسلامية[1].

2- زيادة الشفافية وتشجيع سلامة الحكم والإدارة: يقوم الصندوق بالاشتراك مع البنك الدولي ببحث درجة الشفافية في السياسات الاقتصادية على أساس المقارنة مع مجموعة من المعايير المقبولة دوليا، وقد شاركت عدة دول في هذه العملية الطوعية التي تتضمن تقييما لشفافية المالية العام في كل من: إيران، باكستان، تونس، مصر، موريتانيا، وشفافية البيانات وصحتها في كل من: الأردن، تونس، المغرب، وشفافية السياسة النقدية والمالية في كل من: الإمارات العربية المتحدة، تونس، الجزائر، عمان، مصر، وبلدان أخرى، والتشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل بلدان المنطقة[2].

3- تطوير الأسواق المالية: يسهم الصندوق في جهود تعزيز الرقابة المصرفية في كثير من البلدان، وهو ما يتم في بعض الأحيان في إطار برامج تقييم القطاع المالي المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي كما حدث في: تونس، لبنان، مصر، والمغرب، بينما دأبت دول عدة على استخدام الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية منذ فترة طويلة -كعمليات السوق المفتوحة وتغيير سعر إعادة الخصم وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني- فقد ساعد الصندوق بلدان أخرى في المنطقة على استحداث هذه الأدوات كباكستان واليمن.

4- تحرير التجارة: يدعم الصندوق خطوات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صوب تحرير التجارة والمبادرات التجارية متعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقات الشراكة المنتظر عقدها مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الجاري إنشاؤها، واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الأردنية التي دخلت حيز التنفيذ، التعريفة الخارجية المشتركة التي تم استحداثها مؤخرا بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأسهم الصندوق من خلال مساعداته الفنية إسهاما كبيرا في تحديث الإدارات الجمركية وترشيد سياسات التعريفات المتبعة لاسيما في الجزائر، تونس، لبنان، المغرب واليمن، ولا يزال العمل جاريا في بعض الدول كباكستان ومصر.

[1] بعداش وليد، مرجع سابق، ص24.

[2] شقيري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص ص319-320.

5- إصلاح نظم أسعار الصرف: يقدم الصندوق مساعدات فنية ومشورة بشأن السياسات في سياق جهوده الداعم لتطوير أسواق الصرف، بما في ذلك إنشاء أسواق صرف بين البنوك في كل من: تونس والمغرب، وتوحيد أسعار الصرف في كل من: إيران، ليبيا، واليمن، وتطبيق نظم أسعار الصرف المرنة والسياسات النقدية الداعمة لها في كل من: باكستان، تونس، السودان، مصر، واليمن[1].

الفرع الثاني: في معالجة أوضاع ما بعد الحروب والصراعات

تقدم مساعدات الصندوق الفنية أيضا للبلدان التي تواجه تحديات إنشاء إدارة اقتصادية بعد انتهاء مرحلة النزاع، ومن أهم هذه المساعدات:

1- بالنسبة لدولة فلسطين: قدم الصندوق مشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية بشكل مكثف في الضفة الغربية وغزة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994م، ويركز الصندوق في هذه الجهود على إقامة مؤسسات عاملة وسياسات اقتصادية سليمة. وشملت المساعدات المقدمة شتى المجالات لاسيما سياسة المالية العامة، الرقابة والتنظيم المصرفيين، والإحصاءات الاقتصادية.

2- بالنسبة لدولة أفغانستان: قدم لها الصندوق مساعدات للمساهمة في وضع الأسس اللازمة للسياسات الاقتصادية السليمة، بما في ذلك إنشاء وتفعيل المؤسسات الوطنية وإعداد الإحصاءات الاقتصادية الأساسية. وفيما يتعلق بسياسة النقد والصرف فقد ساعد الصندوق في استحداث العملة الجديدة، ووضع إطار شامل للسياسة النقدية بما في ذلك نظام سعر الصرف، تحديث البنك المركزي، وصياغة تشريع جديد للقطاع المالي.

3- بالنسبة لدولة العراق: قام خبراء الصندوق بتقييم مبدئي للوضع الاقتصادي والمالي، وتحديد أهم أولويات المشورة والمساعدة الفنية وتم بالفعل تقديم مساعدة فنية في استحداث عملة جديدة، وضع قانون البنك المركزي، والترخيص للبنوك التجارية، ونظام المدفوعات، وتنفيذ الميزانية، وإدارة الإنفاق العام[2].

[1] شقيري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص ص320-321.

[2] مرجع نفسه، ص ص321-322.

الفرع الثالث: في تنمية اقتصاديات الدول النامية

رغم أن سياسات الصندوق مع الدول النامية تعسفية إلا أن له بعض الوقفات البسيطة وإن كانت لا تذكر بالنسبة للدول النامية، ألا ومنها أن بتضافر جهود الصندوق والعديد من المؤسسات الأخرى كانت موافقة 189 من قادة العالم في عام 2000م على الأهداف التي تدعو إلى خفض عدد ممن يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يوميا للفرد إلى النصف في الفترة بين 1990م-2015م وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وخفض نسبة الوفيات بين الرضع والأمهات، وضمان تحقيق الاستدامة البيئية. وفضل الأداء القوي للنمو وتحسين السياسات الذي شهدته البلدان الفقيرة تمكن أكثر من 34 مليون طفل من الحصول على فرصة الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإكماله منذ عام 2000م، إضافة لتطعيم ما يزيد عن 550 مليون طفل ضد الحصبة[1].

وترتبط سياسات وبرامج المواءمة الاقتصادية في الدول النامية من طرف الصندوق بتحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة.
- تحجيم العجز في ميزان المدفوعات وحصره في أضيق الحدود الممكنة.
- تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للغالبية العظمى للسكان.
- السعي إلى حفز الطاقة الإنتاجية وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية.
- ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجيتها.
- تطوير الفن الثاني المستخدم بما يتلاءم وطبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية في الدول النامية[2].

الفرع الرابع: في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة

صندوق النقد الدولي تم إنشاؤه إبان الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة بناء أوروبا، فالصندوق تم إنشاؤه من أجل تنمية اقتصاد الدول المتقدمة ومساعدتها على القيام باقتصادها بعد تدهور اقتصاد الدول المتقدمة خلال الحرب العالمية الثانية، وبالتالي الدول المتقدمة هي

[1] بعداش وليد، مرجع سابق، ص26.

[2] سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006م، ص ص64-65.

المستفيد الأول منه (وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية) فهو مسخر لخدمة الدول المتقدمة فقط دون النظر لغيرها من الدول النامية أو المتخلفة، وبالنظر إلى حصص الدول في الصندوق نجد أن نسبة حصص خمس دول تمثل نحو 38% من مجموع حصص الدول الأعضاء البالغة 188 دولة وهذه الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، بريطانيا وفرنسا، وهذا يفسر سبب هيمنة الدول الصناعية الغربية على سياسات الصندوق ويفسر التزامه بالفكر الاقتصادي الرأسمالي[1].

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لصندوق النقد الدولي وكيفية معالجة السلبيات

الفرع الأول: الآثار الإيجابية لصندوق النقد الدولي

حقق الصندوق من خلال عمله وسياسته الكثير من الآثار الايجابية كما يرى البعض ومنها:

– مساعدة الدول الأعضاء في معالجة المشكلات التي تعترضها والخاصة باختلال موازين مدفوعاتها وبشكل خاص منها الاختلالات في موازين مدفوعات الدول المتقدمة ذات الطبيعة المؤقتة قصيرة الأجل.

– الإسهام في علاج العديد من الأزمات المالية التي اعترضت العديد من الدول وبصورة خاصة تلك التي حصلت في الأسواق المالية والنقدية وفي عمل اقتصاديات هذه الدول.

– اهتم ومن خلال المختصين العاملين فيه بتقديم الاستشارة للدول الأعضاء من أجل تنمية اقتصادياتهم.

– العمل على مساندة كافة الاقتصاد وإدارته والمساعدة في رسم السياسات الاقتصادية الكلية الكفؤة، وتنفيذها بكفاءة عن طريق تقديم التمويل والخبرة والمشورة ذات الصلة بذلك[2].

الفرع الثاني: الآثار السلبية لصندوق النقد الدولي

يرى البعض أن عمل وسياسات الصندوق يقود إلى تحقيق آثار سلبية ليست بالقليلة، ومنها ما يلي:

– نشأة الصندوق ارتبط بتحقيق مصلحة الدول الرأسمالية المتقدمة التي عانت بعد الكساد والحرب من اضطراب في المعاملات والتمويل والمدفوعات الدولية وعدم استقرار صرفها

[1] أسامة محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص22.

[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص ص321-323.

واختلال ميزان المدفوعات، ولم يبرز في ذلك اهتمام بأوضاع الدول النامية بسبب ضعفها وانخفاض مساهمتها.

– أسلوب الإدارة وضع لضمان تحقيق سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة وضعف دور الدول النامية فيها.

– إن عمل الصندوق تم بشكل يتحقق من خلاله معالجة مشكلات الدول المتقدمة أساسا ارتباطا بما سبق، دون توفير اهتمام مماثل لمشكلات الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في موازين المدفوعات.

– أما بخصوص النقد والسيولة لا يوجد نقد دولي يوفر السيولة والتمويل الدولي مفروض قبوله والتعامل به قانونا كالنقد المحلي في الدول والذي تفرض القوانين قبول التعامل به.

– ارتباط نظام التمويل والنقد الدولي الذي يمارسه الصندوق بالدولار بعد التخلي عن قاعدة الذهب، وهو ما أدى إلى ظهور مشكلات عديدة ارتبطت أساسا بما تعرض له الدولار من أزمات واسعة النطاق ودائمة التكرار.

– إن التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت في نظام النقد والتمويل الدولي الذي يديره ويشرف عليه الصندوق أدى إلى اضطراب واختلال المبادلات التجارية وأثر سلبا على الدول النامية[1].

الفرع الثالث: كيفية معالجة السلبيات الموجهة لصندوق النقد الدولي

إن تحسين آليات عمل الصندوق يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز دوره في مكافحة الفقر والتخلف الاقتصادي والمساهمة في تمويل اقتصاديات قادرة على النمو والحياة.

وهذه بعض الأفكار التي تساهم في تطوير عمل الصندوق ومنها ما يلي:

– ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في ميثاق صندوق النقد الدولي.

– الإقرار بحق البلد المقترض في تطبيق النموذج الاقتصادي الذي يراه مناسبا وملائما لبيئته الاقتصادية ويسهم في تطوير اقتصاده القومي.

– تنسيق جهود الصندوق والبنك الدولي وباقي مؤسسات التمويل الدولية الأخرى من أجل وضع حلول واقعية لإخراج البلدان النامية المدينة من أزمة المديونية الخارجية.

– إعفاء البلدان المدينة من الالتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جدولة المديونية.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص324–326.

– شطب الديون الخارجية القائمة على المشروعات التي تعرضت للدمار والتخريب لأسباب وعوامل عسكرية وطبيعية.

– إلغاء مبدأ إلزام الدول المدينة بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي في حالة الاستدانة أو إعادة الجدولة[1].

المطلب الثالث: الجزائر وصندوق النقد الدولي

بعد الاستقلال عملت الجزائر على توطيد علاقاتها وذلك من خلال الانضمام إلى المؤسسات الدولية، ومن بينها صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: عضوية الجزائر بصندوق النقد الدولي

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26م، حيث كانت حصتها تقدر بـ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (D.T.S) لترتفع في أوت 1994م إلى 941.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، حيث تمثل زيادة قدرها 51.1% من حصتها في الصندوق حيث بعد التعديل التاسع استفادت الجزائر بزيادة حصتها حيث أصبح صوتها يقدر بـ 9394، أما المبلغ المخصص لها إجمالا هو 128640000 وحدة حقوق سحب خاصة[2].

تعتبر الجزائر عضو في مجلس المحافظين وبلجنة الأربعة والعشرين (24)، التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق.

قامت الجزائر باستخدام حقوق السحب الخاصة في العديد من المرات، إضافة للقسط الاحتياطي بالصندوق (كان ذلك سنة 1988م) كما أنها استخدمت الأقساط الكبيرة[3].

الفرع الثاني: الوضع الاقتصادي للجزائر قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي

تسارعت الأحداث الاقتصادية، لتضيف ضربة قاسية للاقتصاد الوطني وذلك بانخفاض أسعار البترول، حينها تراجعت الإيرادات التي تمول الميزانية وتفاقم الوضع بانخفاض أسعار البترول إلـى10$ للبرميـل سنـة 1986م أي بانخفـاض 50% مقارنة بسنة1980م، إضـافة

[1] أسامة محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص25.

[2] بعداش وليد، مرجع سابق، ص62.

[3] مدني بن شهرة، علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي، أرشيف الاقتصاد والأعمال، جامعة ابن خلدون تيارت.

لانخفاض قيمة الدولار بنسبة 40% لنفس السنة المقارنة وتعتبر هذه النقطة التي أفاضت الكأس.

وما زاد الوضع تأزما الثقل المفرط لخدمات الديون الخارجية مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي، سعر الصرف، رصيد ميزان المدفوعات كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (03): مؤشرات النمو وثقل المديونية.

السنة	1985م	1986م	1987م	1988م	1989م
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم %	5.4	1.3	0.8-	2-	3.4
رصيد ميزان المدفوعات (مليار د.ج)	5.17	15-	0.3	10.9-	11.8-
سعر صرف الدينار /$	5.03دج	4.71	4.84	5.93	7.61
الديون الخارجية (مليار دولار)	17.5	21	24.7	25.1	25.8
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار)	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01
خدمات الدين / قيمة الصادرات $	35	62.6	80.3	69.5	

المصدر: عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر –واقع وآفاق–، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص49.

أمام هذا المنعرج الخطير كان رد فعل الساسة الجزائريين هو الذهاب نحو إصلاح شامل لكل القطاعات، وقد ألقى رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد يوم 10 أكتوبر 1988م خطاب موجه إلى الأمة وعد من خلاله بإصلاحات عاجلة وشاملة، وقد رسمت الفترة (1985م-1989م) صورة أكثر عمقا في استفحال الأزمة وبالتالي أصبحت الجزائر أمام منعرج ينذر بانزلاق خطير وذلك من خلال تدهور المعدل السنوي المتوسط للنمو في جل القطاعات من جهة وتشكيل مناخ غير مناسب للنشاط الاقتصادي من خلال مؤشرات التجارة الخارجية وما ترتب عنها من التزامات دولية[1].

ويمكن توضيح الأسباب الرئيسية للجوء إلى الصندوق من خلال النقاط التالية:

- عجز الموازنة العامة للدولة.

[1] عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر –واقع وآفاق–، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص ص48-56.

– عجز ميزان المدفوعات: عانى الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من الثمانينات تدهور مستمر في ميزان المدفوعات ويرجع ذلك لسببين رئيسيين:

* السبب الأول: يتعلق بالميزان التجاري.

* السبب الثاني: يتعلق بالهيكل الغير ملائم للديون الخارجية[1].

– تزايد المديونية وارتفاع عجز ميزان المدفوعات: بالإضافة إلى الأسباب الداخلية لأزمة المديونية توجد أسباب أخرى خارجية تتمثل في:

* المديونية الخارجية.

* اختلال توازن ميزان المدفوعات[2].

الفرع الثالث: دور صندوق النقد الدولي في مجابهة أزمة المديونية الخارجية في الجزائر

بعد أن انفجرت أزمة المديونية الخارجية في مجموع الدول المتخلفة، خاصة بعد 1982م تحركت أقطاب النظام العالمي من خلال مؤسساته المالية الكبيرة لاحتواء الأزمة وعدم انفلاتها، وللبحث عن أنجع السبل لضمان أن تسترد البلدان الدائنة ديونها، وكان ذلك من خلال تقديم برامج عمل تحت جملة من الإجراءات من شأنها أن تحول دون إفلاس هذه البلدان، بل توصلها إلى وضع يجعلها قادرة على دفع خدمات ديونها، لكن وبعد تجربة طويلة مع هذه البرامج لاحظت الدول النامية الدائنة بأن الأوضاع في البلدان المدينة تزداد سوءا، وذلك من خلال ارتفاع في عدد الدول التي تعجز عن الاستمرار في دفع خدمات الديون، وبالتالي اللجوء إلى طلب إعادة الجدولة مرة بعد أخرى، فتقدمت حكومات هذه الدول بمجموعة من الاقتراحات التي يرون من شأنها أن تخفف من حدة هذه الأزمة.

ولكن رغم كل هذه المحاولات والمقترحات والمخططات، فإن هذه الأزمة لم تجد مخرجا، وزادت معاناة هذه البلدان، خاصة من الجوانب الاجتماعية التي ازدادت سوءا، وعلى ذلك تحركت البلدان المدينة، وتقدمت هي الأخرى بجملة من المقترحات تراها كفيلة بأن تجد في الواقع حلا يخدم مصلحة المدينين والدائنين معا.

شهدت مرحلة الثمانينات عددا من الأزمات أدت إلى تدهور التنمية الاقتصادية في الجزائر؛ ففي مارس 1986م انخفض سعر البرميل الواحد من المحروقات إلى ما دون 10

[1] عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999م، ص ص24-25.

[2] إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص ص88-89.

دولارات، مما أدى إلى بطء كبير في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي، ولمواجهة هذا الوضع اعتمدت الحكومة الجزائرية سياسة تقشف اعتبرت ذات فعالية مؤقتة، ولكن أظهرت فيما بعد عجزا كبيرا في إنجاز مشاريعها التي تضمنتها مخططاتها الاقتصادية، ورغبة في إيجاد مخرج لهذه الأزمة الخانقة، اضطرت الدولة لإجراء تصحيحات هيكلية لاقتصادها، وبدأت في اتصالات مكثفة مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي الذي عرض نفسه فيما بعد كشريك أساسي لمختلف الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ أواخر الثمانينات إلى يومنا هذا[1].

1- القروض المقدمة للجزائر: على إثر الأحداث التي تعاقبت بعد الحربين، وما نتج عنها من آثار، عجلت بضرورة عقد مؤتمر بروتنوودز. مؤتمر تمخض عنه ظهور مؤسسة دولية عملاقة، تمثلت في صندوق النقد الدولي إلى جانب توأمه البنك العالمي. فكان بمثابة العلاج الشافي والدواء الواقي لأزمات النظام النقدي الدولي. فصندوق النقد الدولي هو وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي، أي نظام المدفوعات الدولية، وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء العمليات التجارية بين البلدان المختلفة. أنشأ بموجب معاهدة دولية في عام 1945م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي يقع مقره في واشنطن العاصمة، مشتمل على 187 دولة كأعضاء فيه حاليا يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة.

يشوب عمل صندوق النقد الدولي عدة مشاكل منها أن الهدف من إنشاء صندوق النقد الدولي كمؤسسة تعاونية هو التنمية الاقتصادية لكل البلدان، إلا أن قراراته تشوبها الانحياز إلى الدول المتقدمة، فهو لا ينظر إلى التنمية الاقتصادية في الدول النامية، بل يهتم بالدول المتقدمة، كما أن قراراته مسيسة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة المهيمنة على رئاسته وتطوع قراراته، بما يتناسب وسياستهم.

على الرغم من ذلك تحصلت الجزائر على مساعدة الصندوق في شكل قروض ممتدة على أربع مراحل وهي:

- المرحلة الأولى: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول في ماي 1989م.

[1] كرساني هبة، مرجع سابق، ص65.

– المرحلة الثانية: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني في جوان 1991م.

– المرحلة الثالثة: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث لسنة 1994م.

– المرحلة الرابعة: اتفاق القرض الموسع ماي 1995م–ماي 1998م[1].

2– آثار تعاون الجزائر مع صندوق النقد الدولي: نتيجة لتفاقم الأزمات النقدية الدولية التي عرفها العالم قبل الحرب العالمية الثانية، واشتداد الصراع على اكتساب الأسواق الخارجية وغيرها من الاضطرابات التي عرفها نظام النقد الدولي، أجمعت الدول رأيها على ضرورة إنشاء منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على حق تغير أسعار صرف عملات الدول في العالم، ومن ثم الحفاظ على استقرار الصرف، وتنظيم المعاملات التجارية الدولية.

وعليه، قامت الدول في الأول من جويلية 1944م بتنظيم اجتماع بروتنوودز بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف دراسة إمكانية الوصول إلى نظام نقدي دولي جديد، يمكن أن يسير عليه العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وهذا ما حصل بالفعل بعد مجموعة من المفاوضات والمشاورات، واختلاف الاقتراحات، ثم الاتفاق على مشروع موحد، ألا وهو ميلاد مؤسسة عالمية تتمثل في صندوق النقد الدولي[2].

أ– نتائج برنامج التعديل الهيكلي:

– ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي سنة 1996م، بعد أن كان معدل النمو يساوي 0.9% سنة 1993م ارتفع إلى 4% في عام 1996م.

– تحسين أوضاع ميزان المدفوعات، ارتفعت المبالغ المالية من 4.5 مليار دولار عام 1994م إلى 4.8 مليار دولار وذلك سنة 1998م.

– ارتفاع الاحتياطات التبادلية من 1.5 مليار دولار إلى 4.2 مليار دولار بين الفترة 1993م–1996م، وكانت تقديرات الحكومة الجزائرية بالنسبة للمداخيل في حدود 6 ملايير دولار، لكن ارتفعت في الواقع أكثر من هذا لتصل إلى 8 ملايير، وهو ما يغطي تكاليف الواردات لمدة 11 شهرا.

[1] كرساني هبة، مرجع سابق، ص ص66–67.

[2] مرجع نفسه، ص75.

– انخفاض العجز في الميزانية المالية؛ إذ حققت الجزائر انخفاضا في عجز ميزانيتها، فبعد أن كان العجز يساوي 8.6 من الإنتاج الداخلي الخام في سنة 1993م قبل إجراء عملية الجدولة أصبح يساوي 1.4% في عام 1995م.

إن الحجم المتزايد في الاحتياطات قد يسمح للجزائر بعدم اللجوء إلى تدفقات خارجية جديدة للتمويل وإراداتها، وتفادي الانخفاض المفاجئ في قيمة العملة الوطنية[1].

ب– أثر برنامج التعديل الهيكلي على التجارة الخارجية: من التحليل السابق نستنبط نتائج عامة، وذلك فيما يلي:

– بعد استرجاع السيادة، لجأت الجزائر إلى احتكار التجارة الخارجية وفرض حماية على اقتصادها الوطني، وأبرز تطبيق لذلك القانون رقم 02/78 الصادر بتاريخ 1978/02/11 المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

– في ضوء أزمة المديونية الخارجية وتدهور أسعار البترول الذي يمثل 96% من إجمالي الصادرات لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي الذي طلب منها حقوق التجارة الخارجية.

– لقد أدت عملية تحرير التجارة الخارجية إلى تدفق سلع وخدمات أجنبية في الأسواق المحلية بشكل يهدد الإنتاج الوطني مع العلم أن المؤسسات الوطنية تمر بمرحلة إصلاحات هيكلية.

إن تحرير التجارة الخارجية يتعارض مع أهداف تنظيم آليات الإنتاج، ويرى بعض الاقتصاديين أن من الواجب تقدير الواردات، سيما تلك السلع المنافسة للسلعة المحلية وهذا الخطر يزداد مع إدماج الجزائر مستقبلا في المنظمة العالمية للتجارة[2].

[1] جعبلي زهير، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر–مصر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014م–2015م، ص56.

[2] القانون 78–02، المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الصادر في 14 فيفري 1978، المؤرخ في 11 فيفري 1978، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، ص60.

خلاصة الفصل:

صندوق النقد الدولي وكالة (هيئة) من وكالات منظومة الأمم المتحدة حيث يعمل على تحسين الأوضاع السائدة عالميا من خلال: التوسع المتوازن في التجارة العالمية، تحقيق أسعار الصرف، التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات. حيث يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء، ووضع السياسات والبرامج لإعادة التوازن لموازين المدفوعات التي اختلت نتيجة أحد الأسباب.

إن لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي كان حتمية للأوضاع الاقتصادية السائدة خلال محاولة التحول إلى اقتصاد السوق، وهذا أدى لتدهور الوضع الاقتصادي واختلال موازين مدفوعاتها ونتيجة لعدم قدرتها على تصحيح الاختلال لجأت إلى صندوق النقد الدولي هذا الأخير فرض عليها تطبيق شروطه أثناء تنفيذه سياساته. من خلال تطبيق الجزائر لتلك السياسات عاد التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني.

الخاتمـــة

نتيجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت ضرورة إيجاد نظام نقدي دولي يعمل على تصحيح الأوضاع المتردية التي آلت إليها العلاقات الدولية آنذاك، ونتيجة لهذا الوضع عقدت الدول الصناعية الكبرى مؤتمر برتن وودز وعلى إثره تم إنشاء مؤسسات مالية دولية تتمثل أساسا في صندوق النقد الدولي.

واتضح أن الغرض من إنشاء صندوق النقد الدولي هو تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك عن طريق تقديم قروض للدول الأعضاء فيه لمواجهة الخلل المؤقت في موازين مدفوعاتها ويجدر أن نبرز حقيقة أساسية كبرى، وهي أن المشكلة تواجه النمو والأزمة في الاقتصاد الرأسمال الحديث، أصبحت تتعلق أساسا بالعلاقات بين ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والأجور الحقيقية والنقدية في كل من أوروبا وأمريكا، امتدت آثارها بصورة ومن الآثار التي يتعين أن نذكرها عن الصندوق إنه يعتبر بداية طيبة للتعاون في الشؤون النقدية الدولية وأن وجوده يعتبر حلا ودراسة للعديد من المشكلات النقدية التي تواجه العالم وكذلك فإن الصندوق تمكن من تقديم العديد من المساعدات للدول الأعضاء لعلاج المشاكل المدفوعات المؤقتة.

بالإضافة إلى المساعدات المالية المعتبرة التي تحصلت عليها الدول المتخلفة فإنها تحصلت أيضا على المعونة النقدية، سواء في شكل استشارات دورية مع ممثلي الصندوق أو في شكل ترتيب المبعوثين في معهد الصندوق في شؤون التمويل الخارجي.

لاشك أن للتعاون مع الصندوق مزايا عديدة من بينها أنه لا يمكن للدولة أن تكون عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير والاستفادة من إمكانات المؤسسة إلا إذا كانت عضوا في صندوق النقد الدولي.

كما أن الصندوق بحكم اتصالاته المستمرة والواسعة مع الدول الأعضاء فيه، يعتبر رأيه الفني ذات قيمة كبيرة في دوائر المال في عقد القروض، بين الدول أو الحصول على التسهيلات المصرفية الضرورية.

وقد كان هذا حافزا حقيقيا في زيادة عضوية الصندوق من 30 إلى 178 عضوا، فمنذ إنشاءه سارعت الدول المتخلفة للاستفادة من إمكانيته المالية ومعوناته العتية.

وكسائر الدول النامية التي احتاجت إلى تمويل بعد فترة الكساد الكبرى، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي من أجل الخروج من الأزمة التي لحقتها أملا في تحقيق التنمية والاستقرار

الاقتصادي، أين أقرضها مبالغ مقابل تبني سياسات وبرامج للإصلاح الاقتصادي تمثلت في برامج التثبيت الاقتصادي التي دامت 7 سنوات من 1995م إلى 1989م، كتمهيد لتطبيق برامج التعديل الهيكلي التي تمت خلال 3 سنوات من 1995م إلى 1998م، وقد أثرت هذه البرامج على كافة الأصعدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وحتى القانونية، أين قام المشرع الجزائري باستحداث وتعديل جملة من القوانين في إطار الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق الذي فُرض جراء هذا الاقتراض.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– يعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات المالية الفاعلة على الساحة الاقتصادية، من خلال الدور الذي يلعبه في مجال المساعدة على إعادة التوازنات المالية للدول.

– إن الشرطية التي يعتمدها صندوق النقد الدولي في معناها الضيق هي مجموعة من الشروط التي يفرضها على الدول المقترضة من أجل ضمان تحصيل قيمة القرض مع الفائدة، أما في معناها الواسع فهي برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها في سبيل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي داخل اقتصاديات الدول المقترضة.

إن صندوق النقد الدولي يقدم قروضا للدول المتقدمة بشروط غير تلك التي يقدمها للدول النامية، باعتماد سياسة التمييز بين الدول في مبدأ الشرطية نظرا لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيما بينها وكذا اختلاف طبيعة الإستراتيجيات التي تنتهجها كل دولة في تطبيق وتنفيذ السياسات التي تمليها هذه الشروط، وبالتالي فإن نتائج وآثار هذه السياسات تختلف من دولة إلى أخرى.

– إن أزمة المديونية في الجزائر ترجع إلى عوامل داخلية بشكل كبير رغم مساهمة انهيار أسعار البترول كسبب خارجي في ذلك، إلا أنه كان على الحكومة الجزائرية آنذاك ضبط أوضاعها الاقتصادية من أجل التحكم في الأزمة والحد من تفاقمها من خلال تسريع وتيرة الإصلاحات الذاتية التي باشرتها قبل الاقتراض من الصندوق.

التوصيات:

من خلال هذه النتائج السابقة وأمام التحديات التي لا تزال الجزائر تواجهها والتي قد تدفعها مرة أخرى للاقتراض من صندوق النقد الدولي، يمكن اقتراح جملة من التوصيات التي قد تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتفعيل دور المنظومة القانونية، ومن هذه التوصيات:

– يشكل الاقتراض من الداخل أو الخارج خطورة على استقرار الاقتصاد الوطني خاصة إذا كان الاقتراض يفوق إمكانيات الدولة على السداد حتى وإن كانت ضمن تكتل اقتصادي فإنها ليست في منأى عن العجز عن السداد أو التعرض لخطر الإفلاس.

– إن التقشف المالي يؤدي إلى التقلص الكبير والسريع للإنفاق الحكومي كما يؤدي في معظم الأحيان إلى تقليص النشاط الاقتصادي أيضا، وهذا يعني انخفاضا في حصيلة الضرائب وارتفاعا في تعويضات التقاعد والحماية الاجتماعية.

– ترشيد الإنفاق الحكومي والتركيز على المشاريع الإنمائية دون الكمالية من أجل الحفاظ على الأوضاع النقدية والمالية الكافية لضمان الاستقرار المالي.

– القيام بإصلاحات هيكلية لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الشفافية.

– تحسين حوكمة القطاع العام وتدعيم وتنمية القطاع الخاص.

– العمل على تعزيز كفاءة الأطر التشريعية خاصة المتعلقة منها بالمنافسة والاستثمار والنقد والقرض لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية.

– العمل على استقرار قانون الاستثمار بتفعيل الضمانات الهامة بالنسبة للمستثمر كتكريس شرط الثبات التشريعي الذي يجسد الأمن القانوني، وهذا لكسب ثقة المستثمرين الأجانب وجذب استثمارات أجنبية أكثر للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

– استحداث أطر تشريعية مواكبة للتطورات العالمية خاصة في مجال التجارة الدولية كتلك التي تحكم المعاملات الإلكترونية.

قائمة المصادر والمراجع

I- اللغة العربية:

أولا: النصوص القانونية

- القوانين:

1- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، القانون 78-02، المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الصادر في 14 فيفري 1978، المؤرخ في 11 فيفري 1978، العدد 07.

2- اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المادة الأولى، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1945م.

3- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2018م.

ثانيا: الكتب

4- إبراهيم بن عيسى العلي عيسى، صندوق النقد الدولي، دراسة للجوانب القانونية لنظام الصندوق ونشاطه، ط2، مكتبة العبيكان القاهرة، مصر، 1993م.

5- أحمد محمد الجيوسي، آثار العولمة في الرفاهية، ط1، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2009م.

6- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2004م.

7- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006م.

8- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.

9- السيد محمد السربيتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، (د.ط)، دار التعليم الجامعي مصر، 2012م.

10- شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009م.

11- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر -واقع وآفاق-، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

12- عبد الرحمن لحرش، المجتمع الدولي - التطور والأشخاص -، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007م.

13- عبد الرزاق ناجي محمد الواقدي، دور صندوق النقد الدولي في دعم الإصلاح النقدي والاقتصادي، دراسة تحليلية نقدية، الكتاب الثاني الجوانب القانونية لنشاط الصندوق وبعض تجاربه، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة، مصر، 2018م.

14- عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999م.

15- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999م.

16- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.

17- عماد محمد الليثي، التبادل الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002م.

18- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004م.

19- قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، صندوق النقد الدولي (صند F.M.I) الآليات والسياسات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

20- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2008م.

21- ميثم عجام صاحب، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، 2008م.

22- ميشيل لولار، ترجمة هشام متولي، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1990م.

23- نعمان السعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011م.

ثالثا: البحوث الأكاديمية

24- دحو سهيلة، صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح الهيكلي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1989م-1999م)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر، 2001م-2002م.

25- معمر فريدة، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016م-2017م.

26- إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990م-2012م)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013م-2014م.

27- بعداش وليد، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر-مصر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014م-2015م.

28- بقاق منية، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمات العولمة المالية، أزمة الديون السياسية (دراسة حالة اليونان)، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، 2016م-2017م.

29- بن قري أنيس، صبان خلاف، دور صندوق النقد الدولي في تمويل الاقتصاديات النامية حالة الجزائر كنموذج خلال الفترة 1989م-2019م، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2020م-2021م.

30- بوتلجة حنان، دور صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 1990م-2010م، مذكرة الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة سطيف، 2014م-2015م.

31- جعبلي زهير، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر-مصر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014م-2015م.

32- سهير سعودي، صندوق النقد الدولي وآثار الاقتراض منه على الأنظمة القانونية للدول دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018م-2019م.

33- طاجين سارة، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، جامعة سطيف 1، 2011م-2012م.

34- كرساني هبة، صندوق النقد الدولي كآلية لمواجهة أزمة المديونية الخارجية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، قسم القانون الخاص، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، 2017م-2018م.

35- هبال نجاة، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية دراسة حالة اليونان، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015م-2016م.

رابعا: المجلات والمقالات

36- سامح محمود أبو العينين، أبعاد أزمة المديونية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، مصر، جويلية 1988م.

37- صالحي صالح، صندوق النقد الدولي، مجلة الدراسة الاقتصادية، جمعية ابن خلدون العلمية، العدد الأول، الجزائر، 1999م.

خامسا: المحاضرات والملتقيات

38- لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009م.

39- لطرش ذهبية، مؤسسات العولمة الاقتصادية، محاضرات موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر، 2016م-2017م.

40- مدني بن شهرة، علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي، أرشيف الاقتصاد والأعمال، جامعة ابن خلدون تيارت.

سابعا: المواقع الإلكترونية

41- أحمد فرحات، "صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول"، مدونة سياسية، htpp://ahmadfar.blogspot.com/p/blog-page758.html، تاريخ الإطلاع: 2023/02/25 على الساعة 19:00.

42- دعم صندوق النقد الدولي لبلدان الدخل المنخفض، صحيفة الوقائع، صندوق النقد الدولي، مقال منشور على موقع: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/poor.htm، تاريخ النشر: أكتوبر 2016م، تاريخ الإطلاع: مارس 2023.

43- صباح نعوش، إعادة جدولة الديون الخارجية، مقال منشور على موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net، تاريخ النشر: 2004/10/03، تاريخ الإطلاع: 2023/04/02.

44- علي مغاوري شلبي، شروط الديون الخارجية، مقال منشور على موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net، تاريخ النشر: 2004/10/03م، تاريخ الإطلاع: 2023/04/02.

II- اللغة الفرنسية:

45- Timothy F.Geithner and François Gianviti, Guideline on conditionality, "Legal and Policy developement and review departements international monetary fund", USA, September 25, 2002.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار العام لصندوق النقد الدولي	
تمهيد	06
المبحث الأول: مفهوم صندوق النقد الدولي	07
المطلب الأول: تعريف صندوق النقد الدولي	07
المطلب الثاني: وظائف صندوق النقد الدولي	08
أولا: الرقابة الاقتصادية	08
ثانيا: تقديم المساعدات الفنية	08
ثالثا: الإقراض وتقديم المساعدات المالية	09
المطلب الثالث: أهداف صندوق النقد الدولي	10
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي وشروط الاقتراض منه	12
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	12
أولا: الأجهزة المسيّرة	12
1- مجلس المحافظين	12
أ - تشكيلة مجلس المحافظين	12
ب- اجتماعات مجلس المحافظين	13
ج- صلاحيات مجلس المحافظين	13
2- المجلس التنفيذي	13
أ- تشكيله المجلس التنفيذي	14

ب- اجتماعات المجلس التنفيذي	14
ج- اختصاصات المجلس التنفيذي	14
3- المدير العام	15
ثانيا: الأجهزة الاستشارية	16
1- أجهزة داخل الصندوق	16
أ- لجنة التنمية	16
ب- اللجنة المالية والنقدية الدولية (اللجنة المؤقتة سابقا)	16
2- الأجهزة العاملة خارج الصندوق	16
أ- مجموعة العشرة	16
ب- مجموعة 24 الحكومية لمتابعة الشؤون النقدية الدولية	16
ج- مجموعة الخمسة	17
د- مجموعة السبعة	17
هـ- مجموعة الإحدى عشر	17
و- مجموعة الثلاثين	17
المطلب الثاني: شروط الاقتراض من صندوق النقد الدولي	19
أولا: مبدأ الشرطية	19
1- تطور مبدأ الشرطية والأسس التي يقوم عليها	20
أ- تطور الشرطية	20
ب- الأسس التي تقوم عليها	23
المطلب الثالث: التسهيلات والقروض التي منحها صندوق النقد الدولي	25
أولا: التسهيلات الموجهة لإقراض الدول منخفضة الدخل	25
1- التسهيل الائتماني الممتد	26
2- تسهيل الاستعداد الائتماني	26
3- التسهيل الائتماني السريع	26

ثانيا: التسهيلات الموجهة لإقراض البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل	26
1- اتفاقات الاستعداد الائتماني	26
2- خط الائتمان المرن	27
3- خط الوقاية والسيولة	27
4- تسهيل الصندوق الممتد	27
5- أداة التمويل السريع	27
ثالثا: تسهيلات أخرى	28
1- مساعدات الطوارئ	28
2- تسهيل التمويل التعويضي	28
3- التسهيلات النفطية	28
4- تسهيل تمويل النمو والحد من الفقر	28
5- تسهيل الاحتياطي التكميلي	29
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: فعاليات صندوق النقد الدولي	
تمهيد	32
المبحث الأول: آليات عمل صندوق النقد الدولي	33
المطلب الأول: أعضاء صندوق النقد الدولي	33
المطلب الثاني: حقوق والتزامات الدول الأعضاء	36
الفرع الأول: حقوق الدول الأعضاء	36
1- حق السحب من موارد الصندوق	36
2- حق الائتمان المتاح (الاستعداد للائتمان)	36
3- حق المشاركة في عمليات إدارة حقوق السحب الخاصة	37
4- حق الاستفادة من المعونة الفنية (المادية)	37
5- حق إنهاء العضوية	37

الفرع الثاني: التزامات الدول الأعضاء	38
المطلب الثالث: موارد صندوق النقد الدولي وشروط الحصول على هذه الموارد	38
الفرع الأول: موارد صندوق النقد الدولي	38
1- الحصص والقوة التصويتية في الصندوق	39
2- مضاعفة الحصص وتعديل كبير في أنصبة الحصص	40
الفرع الثاني: شروط الحصول على موارد صندوق النقد الدولي	41
المبحث الثاني: تقييم صندوق النقد الدولي	42
المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي	42
الفرع الأول: في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	42
1- إصلاح القطاع العام	42
2- زيادة الشفافية وتشجيع سلامة الحكم والإدارة	43
3- تطوير الأسواق المالية	43
4- تحرير التجارة	43
5- إصلاح نظم أسعار الصرف	44
الفرع الثاني: في معالجة أوضاع ما بعد الحروب والصراعات	44
1- بالنسبة لدولة فلسطين	44
2- بالنسبة لدولة أفغانستان	44
3- بالنسبة لدولة العراق	44
الفرع الثالث: في تنمية اقتصاديات الدول النامية	45
الفرع الرابع: في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة	45
المطلب الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لصندوق النقد الدولي وكيفية معالجة السلبيات	46
الفرع الأول: الآثار الإيجابية لصندوق النقد الدولي	46
الفرع الثاني: الآثار السلبية لصندوق النقد الدولي	46

الفرع الثالث: كيفية معالجة السلبيات الموجهة لصندوق النقد الدولي	47
المطلب الثالث: الجزائر وصندوق النقد الدولي	48
الفرع الأول: عضوية الجزائر بصندوق النقد الدولي	48
الفرع الثاني: الوضع الاقتصادي للجزائر قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي	48
الفرع الثالث: دور صندوق النقد الدولي في مجابهة أزمة المديونية الخارجية في الجزائر	50
1- القروض المقدمة للجزائر	51
2- آثار تعاون الجزائر مع صندوق النقد الدولي	52
أ- نتائج برنامج التعديل الهيكلي	52
ب- أثر برنامج التعديل الهيكلي على التجارة الخارجية	53
خلاصة الفصل	54
الخاتمة	56
قائمة المراجع والمصادر	60
فهرس المحتويات	66

الملخص:

تهدف دراستنا التي جاءت تحت عنوان صندوق النقد الدولي، التي تضمنا فيها فصلين الأول بعنوان: الإطار العام لصندوق النقد الدولي، والفصل الثاني تحت عنوان: فعاليات صندوق النقد الدولي، إذ سلطنا الضوء على الدور الفعال الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية للدول الأعضاء من خلال إقراضهم وتمويل موازين مدفوعاتهم لإصلاح ما تعاني منه هاته الأخيرة من اختلالات وفقا لشروط الإقراض تسمى بمبدأ الشرطية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية أجبرتها جملة من العوامل إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي بهدف إحداث تصحيحات جذرية في الاقتصاد الوطني.

Summary:

Our study, which came under the title of the International Monetary Fund, in which we included two chapters, the first entitled: The General Framework of the International Monetary Fund, and the second chapter entitled: The Activities of the International Monetary Fund, as we shed light on the effective role played by the International Monetary Fund in addressing the financial crises of member states By lending them and financing their balance of payments to correct the imbalances that the latter suffer from, in accordance with the terms of lending, which is called the principle of conditionality.

Algeria, like other developing countries, was forced by a number of factors to resort to the International Monetary Fund in order to bring about radical corrections in the national economy.